دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي (MOHE)

جامعة المدينة العالمية

كلية اللغات- قسم اللغة العربية

المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل

[من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة]

دراسة تحليلية نقدية

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالب : توري ماحي

الرقم الجامعي : MAR123AX822

تحت إشراف : سعادة الدكتور/ خالد قمر الدولة

كلية اللغات – قسم اللغة العربية

العام الدراسي : ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

APPROVAL PAGE : صفحة الإقرار

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب : توري ماحي

من الأشخاص الآتية أسماؤهم:

The dissertation has been approved by the following:

Supervisor Academic المشرف على الرسالة

Supervisor of correction المشرف على التصحيح

Head of Department رئيس القسم

Dean, of the Faculty عميد الكلية

Academic Managements & Graduation Dept قسم الإدارة العلمية والتخرج

Deanship of Postgraduate Studies عمادة الدراسات العليا

إقرار

أقررتُ بأنّ هذا البحث من عملي الخاص ، قمتُ بجمعه ودراسته ، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

اسم الطالب : توري ماحي

التوقيع : ------------------

التاريخ : ------------------

DECLARATION

I herby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.

Name of student**: TOURE MAHY**

Signature: ------------------------

Date: ------------------------

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٤ © محفوظة

توري ماحي

المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل

[من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة]

دراسة تحليلية نقدية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة دون إذن مكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية :

١- يمكن الاقتباس من هذا البحث والعزو منه بشرط الإشارة إليه .

٢- يحق لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية ، وليس لأغراض تجارية أو تسوقية.

٣- يحق لمكتبة الجامعة العالمية بماليزيا استخراج النسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكدّ هذا الإقرار : توري ماحي

التوقيع:--------------　　**التاريخ:** --------------

ملخص

جاء هذا البحث تحت عنوان: المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل (من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة)دراسة تحليلية نقدية.

وتكمن مشكلته في ملاحظة الباحث بعض الاضطرابات الموجودة في تحديد المصطلحات النّحوية لدى علماء اللغة والباحثين من النّحاة، وسببها عدم وجود منهجية ثابتة التي يلتزمون بها، وضوابط قياسية التي يقيسون عليها، فزادت المباحث النحوية صعوبة وغموضة لدى الطلاب، وأنشأت لدى الباحثين المعاصرين إشكاليات متعددة منها (العلاقة بين دال المصطلح ومدلوله)، وقد سعى ابن مالك بشجاعته في معالجة تلك القضايا النحوية حيث استطاع أن يتناولها بمدلولات قد تتسم بنوع من الاستقرار في الدرس النحوي لاستلزامه بها بعض ممن أتوا بعده من النحاة. وعليه هدف هذا البحث إبراز كيفية تناول ابن مالك المصطلحات النّحوية دلاليًّا في كتابه شرح التسهيل من (باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة). ولتحقيق هذا الهدف فقد اتبع الباحث المنهج التّحليلي النّقدي حيث عالج كيفية تناول ابن مالك لتلك المصطلحات مبيّنًا قوله فيها، وما استفاد منه، ومعرضًا الدّلالة المعجميّة والاصطلاحيّة، ومبينًا مدى استقراره في الدّرس النحوي، وأخيرًا قام بالتّعقيب عليه. ومن أهمّ نتائج هذا البحث أنّ ابن مالك رحمة الله تعالى كان يتناول المصطلحات النّحوية على وضعها لكنّه قد يخالفه تارةً ويتطرّق إلى استعمالات أخرى مثل استعمال المعاني المعجميّة مع مباشرته تارةً ذكر القضايا النّحويّة التي تحتويها ويعتبرها حدًّا دالاًّ عليه، كما يتناول كذلك المصطلحات بعلاماتها التي تميّزها عن غيرها من الأجناس، وقد يميل إلى الإطالة في بيان دلالة المصطلحات، وغير ذلك من النّتائج الّتي دوّنها الباحث في نهاية بحثه.

توري ماحي

ABSTRACT

The research is set under the topic: **The Grammatical Terminologies of Ibn Malik in his book:" (Sharh At-Tasheel) from the chapter: "words and utterance" to the chapter: "verbs of approximation"The critical analytical Study.**

The problematic of this thesis is localited in the instability observed on the semantics of gramatical terms of the Arabic language.

Indeed, the semantics of the terms of gramatical are absolute turbulent because of the unstabled methogh in it's studies, and without setting conditions directive by researchers, and this caused the dispersion facts and disagreement in Arabic grammar and increase its difficulty.
And therefore, it established among contemporary scholars among several other issues (the relationship between words and meaning gramatical) and this serch Ben Malik sought by his courage and resolbe that leads us to stress are characterized as a kind of stability in the Arabic grammar lesson to have been followed by some of grammatiriens comptenporains who came after him.

The objective of this thesis aims to highlight how BEN MALIK addressed the grammatical terminologies associated in his book :(Sharh Tashil) (In the chapter discussed on"**words and utterance" to the chapter: "verbs of approximation"**).

Therefore, to achieve the aims and objectives of this thesis the researcher followed the analytical and critical approach methogh, so that to clarify the methodology of BEN MALIK.

On this basis, the researcher was able to achieve significant results on the methodology of BEN MALIK, after the deep reading of grammatical terminology in his book (Sharh Tashil).

TOURE MAHY

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين ، الحمدلله حمدَ الشّاكرين ، والصّلاة والسّلام على القائل :" لاَ يَشْكُرُ الله مَن لاَ يَشْكر النَّاس"(١) محمّد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد :

فانطلاقًا من هذا الحديث النبوي الشريف أول ما يوجّه إليه الشّكر والتّقدير هي هذه البقعة العلميّة النيرة جامعة المدينة العالمية بماليزيا ، بمختلف العاملين عليها من مجلس أمناء ، وأعضاء هيئة تدريس ، وموظّفين ، وعلى رأسها معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور / محمد بن خليفة التميمي. (حفظه الله تعالى ورعاه).

ثمّ أوجّه الشّكر والتّقدير والعرفان لكلّ من ساهم في إنجاز هذا المشروع بفكرته الثمينة، وبتعليماته وتوجيهاته الغالية، أخصّ بالذكر المشرف العزيز الدكتور خالد قمر الدولة، الذي ضحّى بأوقاته الثمينة للإشراف على هذا العمل المتواضع، كما أشكر فضيلة عميد كلية اللّغات الأستاذ المشارك الدكتور داود عبد القادر إيليغا على عنايته الطيبة بطلبة الكلية، وتوجيهاته لي المفيدة، ولجميع الأساتذة الكرام من أعضاء هيئة التّدريس في كلية اللّغات جزاهم الله عنّا خير الجزاء.

والشّكر كذلك موصول إلى كل من ساعدني ماديًّا أو معنويًّا خلال هذه المسيرة العلميّة، أخصّ بالذّكر والديّ الحنونين، وعمّي الحبيب الدكتور فاديغا موسى، والشيخ الدكتور فهد سعيد الذي يعمل عضوًا في الندوة العالمية للشباب الإسلامي في الرياض ، والسيدة كوني سيتا ، وإخواني وأخواتي الشقيقات.

---

١ – المقدسي ، محمد بن مفلح بن محمد ، **الآداب الشرعية والمنح المرعية** ، (فصل : من لم يشكر الناس لا يشكر الله) ٣١٣/١.

وأخيرًا يوجَّه الشّكر والتّقدير إلى كلّ من أدّى دورًا في حياتي العلميّة ، من شخصيات ومؤسسات أخصّ بالذّكر معهد الإمام مالك بن أنس (رحمه الله) ذلك المعهد الذي لكَّنَنِي أوائل الكلمات العربية ، وغرس فيّ قيم التعليم والتربية ، ولا أنسى عن الذكر الجامعة الإسلامية بالنيجر التي كانت لي نعم مكوّن خلال مرحلتي الجامعية.

الإهداء

- إلى أسرتي الكريمة وعلى رأسها والدي الحنون المربي الحفيظ الشيخ حسن توري (حفظه الله ورعاه ، وأعطاه عمرًا مديدًا).
- إلى روح أجدادي وجدَّاتي ، غفر الله لهم جميعا.
- إلى جامعة الفرقان الإسلامية في كوت ديفوار .
- إلى السيدة حاجة سيتا كوني (جزاها الله على كل عطائها وجعله في ميزان حسناتها).
- إلى قرَّة عيني ، ونور قلبي ، زوجتي الكريمة **بامبا حبيبة** التي صبرت على هذا البين القاصي حبًّا لي.
- إلى ابنتي التي على وشك رؤية أوّل يوم من حياتها (جعلها الله للإسلام والمسلمين زمرةً ونجمًا يستنار بها ، وبمجيئها فتح رزق وعطاء).
- إلى أهل اللغة العربية قاطبة في كوت ديفوار وفي العالم جميعا.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة:	أ
إقرار اللجنة:	ب
الإقرار باللغة العربية:..	ت
الإقرار باللغة الإنجليزية:..	ث
حقوق الطبع:..	ج
ملخص البحث:	ح
..ABSTRACT:	خ
الشكر والتقدير:	د
الإهداء:	ر
فهرس المحتويات:	ص
الفصل الأول: أساسيات البحث ، وتحته مبحثان............	٢ = ١٢

المبحث الأول: عناصر البحث:............	٢= ٨
المقدمة..	٢
مشكلة البحث..	٤
أسئلة البحث..	٤
أهداف البحث...	٤
منهج البحث..	٥
تقسيمات البحث...	٨
المبحث الثاني: الدراسات السابقة:............	٩ = ١٢
الدراسة الأولى: ابن مالك اللغوي....................	٩
الدراسة الثانية: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري..	١٠
الدراسة الثالثة: ابن مالك دراسة وتقويما....................	١٠
الدراسة الرابعة: مصطلحات الجملة الاسمية بين الدلالة اللغوية والدلالة النحوية	١١
الفصل الثاني: الإطار النظري ، وتحته مبحثان:.........	١٢ = ٢٦
المبحث الأول: نشأة علم الدلالة وعلم النحو، وتحته ثلاثة مطالب	١٣

المطلب الأول: تعريف علم الدلالة وعلم النحو لغة واصطلاحا............	١٥
المطلب الثاني: علاقة علم الدلالة بعلم النحو..........	١٨
المبحث الثاني: منهج ابن مالك في التأليف ، وتحته مطلبان	**٢١**
المطلب الأول: منهج ابن مالك النحوي........	**٢١**
المطلب الثاني: منهج ابن مالك في تناول المسائل (المصطلحات) دلاليًّا.......	**٢٣**
تناوله المسائل سياقيًّا	**٢٣**
ذكره آراء العلماء ، وتعقيبه عليها	**٢٤**
كثرة الاستدلال بالأدلة السماعية	**٢٤**
كثرة الاحترازات عند الشرح	**٢٥**
اتسام منهجه بالغموض	**٢٦**
ميوله إلى الإطالة	**٢٦**
الفصل الثالث: دراسة تحليلة نقدية لأبرز المصطلحات النّحوية في شرح التسهيل ، وتحته أربعة مباحث.........	٢٧ = ٦٧
المبحث الأول: الكلمة والكلام ودلالاتهما، تحته مطلبان	٢٨
المطلب الأول: الكلمة........................	٢٨
المطلب الثاني: الكلام.......................	٣٢
المبحث الثاني: المعربات والمبنيات ودلالاتها: وتحته أربعة مطالب	٣٥

المطلب الأول: الإعراب	٣٥
المطلب الثاني: البناء..	٣٨
المطلب الثالث: المثنى..	٤٠
المطلب الرابع: الجمع..	٤٣
المبحث الثالث: المعارف ودلالالتها: وتحته ستة مطالب	٤٥
المطلب الأول: المعرفة والنكرة:..	٤٥
المطلب الثاني: المضمر:..	٤٨
المطلب الثالث: اسم العلم:..	٥١
المطلب الرابع: اسم الموصول:..	٥٤
المطلب الخامس: اسم الإشارة:..	٥٧
المطلب السادس: المعرف بالأداة:....................................	٥٩
المبحث الرابع: المرفوعات ودلالاتها:......................................	٦٢
المطلب الأول: المبتدأ والخبر:..	٦٢
المطلب الثاني: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر:..............	٦٥
المطلب الثالث:كان وأخواتها في مسألة تحديد الزمن والحدث:.........	٦٧

الفصل الرابع: الخاتمة	٦٨ = ٧٢
النتائج :..	٦٨
التوصيات :..	٧٢
المصادر والمراجع :...	٧٣=٧٩

الفصل الأول

أساسيات البحث

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : عناصر البحث

المقدمة :

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

منهج البحث

تقسيمات البحث

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الأول: أساسيات البحث

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : عناصر البحث

المقدمة :

الحمد الله المتفرّد بالخلق والخلائق ، المتّصف بالكمال والجلالة ، خالق البشر بمختلف اللّسان ، مبدع اللّغات ومعلِّمها ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾(١)جاعلها أهمَّ الوسائل للتعبير والتّواصل ، والإباحة عمّا يجوب في خلجاتهم وضمائرهم ، ثم الصّلاة والسّلام على أفصح من نطق بالضّاد ، وبشَّر ونذر بلسان عربي مبين ، محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

فكتاب شرح التّسهيل في النّحو لابن مالك(٢) الطائيّ الجيانيّ ت ٦٧٢ ﻫ (رحمه الله تعالى)" أجيد كتاب في فنِّه أُلِّف"(٣) ، وأشمل موضوع في الأحكام النّحويّة صُنِّف ، فهو جدير للدراسة ؛ لأنه من

1- سورة البقرة ، الآية : ٣١.

٢- هو "محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الإمام العلامة الأوحد جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني ، نزيل دمشق ولد في أغلب الرويات عام ٦٠٠ﻫ ، أو ٦٠١ ﻫ ، وهو من الأعلام اللغوية والنحوية العباقرة التي انتشر صيتهم ، وشذّ علمهم وكانوا في علمي النحو والصرف بحرًا لا يشق لجة ، وكان اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة أمرًا عجيبًا، جلس في دمشق على السخاوي ، والحسن بن الصباح ، وفي حلب على ابن عمرون وغيرهم ، أخذ عنه إبنه الإمام محمد بدر الدين ، و شمس الدين بن أبي الفتح ، والبدر بن جماعة ، وهو قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ت ٧٣٣ﻫ ، والعلاء بن العطار ت ٧٢٤ﻫ . وغيرهم ، له عدد كبير من المؤلفات ، منها : شرح التسهيل ، فهو إشفاع وتسهيل لكتابه المسمى : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لكشف الرداء على ما تم فيه من مقاصد البيان ، ومتن الألفية ، وغيرها . توفي ابن مالك اثنين شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة . وينظر: **الوافي الوفيات** ، ٣/ ٢٨٦ ، **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ١٣٠/١. ومقدمة التحقيق لشرح التسهيل .

٣- أبو حيان الأندلسي ، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، تحقيق : حسن الهنداوي ، ط١ (دمشق : دار القلم ١٤١٩ﻫ/١٩٩٨م) ٦/١.

الكتب النحوية النّفيسة ، التي اعتنت بالدّراسات اللغويّة اعتناء ًكبيرًا ، ممّا أعطاه شهرة مذيعة ، جمَّعت الباحثين حوله بالدّراسات ، منها ماهو جامعي ومنها ما هو غير ذلك ، ومنها ما درست أصوله الغالبة ، ومنها ما درست أصوله غير الغالبة ، ومنها ما درست التّراكيب والمفردات ، إلاّ أن تناول ابن مالك للمصطلحات النَّحويّة دلاليًّا غاب عن انتباه الدَّراسين والباحثين ، فلذا اختِير هذا العنوان :

المصطلحات النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل
[من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة]
دراسة تحليلية نقدية

لِيُحاول إلقاء الضّوء على ما خفي فيه من مسائل عولجت دلاليًّا ، وما خبؤ فيه من عَبَرات نفيسة ، وذلك وفق أرضية تكونت من مشكلة البحث ، وأسئلة البحث ، وأهدافه ، والدراسات السابقة ، ومنهجه ، وتقسيماته .

مشكلة البحث :

لما كانت دلالة المصطلحات النحوية مضطربة الأحوال تتقلب من صورة إلى أخرى ، ومن شكل إلى آخر ، تبعا لذوق الكتاب والباحثين من النحاة القدماء والمحدثين ، وذلك لعدم وجود منهجية ثابتة يلتزمون بها ، وضوابط قياسية يقيسون عليها ، بل شاعت بينهم المقولة المشهورة " لا مشاحة في الاصطلاح"(١) ، تشتتت الأوجه في المؤلفات النحوية لبيان مباحثها ، فزادها صعوبة وغموضًا . مما تسبب في توليد إشكاليات متعددة لدى الباحثين المعاصرين منها "العلاقة بين دال المصطلح ومدلوله"(٢) وابن مالك من النحاة الأجلاء الذي اشتهر له بالشجاعة والإبداع في معالجة

---

1 - قدامة بن جعفر ، **نقد الشعر** ، تحقيق : كمال مصطفى ، القاهرة : ١٩٦٣م ، ص ٢٥.

٢- المصطلح النحوي وإشكالات الدلالة بين الدال والمدلول ، مقاربة أولية ، ورقة بحثية قدمها تامر عبد الحميد أنيس في المؤتمر الدولي الخامس لقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة .

القضايا اللغوية والنحوية حيث استطاع ببراعته أن يتناولها بمدلولات قد تتسم بنوع من الاستقرار في الدرس النحوي، لاستلزامه بها بعض ممن أتوا بعده من النحاة ، ولإبراز هذه العملية جاءت أسئلة هذا البحث على النحو التالي.

أسئلة البحث :

تتمثل أسئلة هذا البحث في ثلاثة عناصر أساسية :

١- ما علاقة علم الدلالة بالدرس النحوي قديمًا وحديثًا ؟

٢- ما منهج ابن مالك في علاج المصطلحات النحوية دلاليًّا ؟

٣- ما أبرز المصطلحات النحوية التي تناولها ابن مالك دلاليًّا في الجزء الأول من كتابه (باب الكلمة والكلام إلى أفعال المقاربة) ؟

أهداف البحث :

بناءً على التساؤلات السابقة ، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- إلقاء الضوء على أثر علم الدلالة في الدرس النحوي قديمًا وحديثًا.

٢- الوقوف على منهج ابن مالك في علاج المسائل دلاليًّا.

٣- دراسة أبرز المصطلحات التي تناولها ابن مالك في الجزء الأول من كتابه شرح التسهيل.

منهج البحث :

اتبع الباحث في هذا البحث **المنهج التَّحليلي النقدي** ، وقد حاول من خلاله أن يقف على أبرز المصطلحات المتناولة دلاليًّا من خلال شرح التسهيل (من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة) فيحلّلها ليبرز كيفيما عالجها سيرًا على العناصر التالية :

- أولا : يذكر حدّ ابن مالك في كل مسألة ، فمثلا لما تناول باب شرح الكلمة والكلام، عنون له فقال:" **دلالة الكلمة**" ثم فصّح ما قيل في تلك الدلالة بقوله :" **يقول ابن مالك: "الكلمة : لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ، أو منوي معه كذلك**"(١)
- ثانيا : يقابل ذلك الحدّ بالدراسة والاستنباط ليستخرج ما استفاد من هذا الكلام ، مستندًا في ذلك على ما قاله ابن مالك في شرحه ، فيلخصه ليقرب مضمونه إلى القارئ فيفهمه ويدرك متجهه .
- ثالثا : يعرض الدّلالة المعجميّة للمصطلح ، ثم دلالته الاصطلاحيّة مستمدًا ذلك من كلام النحاة ومن الكتب النحوية المختلفة فيستورد منها.
- رابعا : ليبيّن مدى توافق حدّ ابن مالك أو اختلافه مع حدّ غيره من النحاة الأجلاء المتقدمين عليه والمتأخرين عنه ، وهذه الدراسة تعطي للقارئ صورة واضحة يستدرك بها مدى براعة ابن مالك وشجاعته ، وأثره الساطح في الدرس النحوي .
- وأخيرًا : يقوم بالتّعقيب على ما سبق ذكره .

١- ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، **شرح التسهيل** ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط١ (دار هجر ١٤١٠ه/١٩٩٠م) ٣/١.

حدود البحث :

حدّ هذا البحث هو الجزء الأول من كتاب شرح التسهيل لابن مالك (رحمه الله) من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة ، وهدف الباحث من هذا التخصيص هو الإيجاز وعدم الإطالة .

تقسيمات البحث :

كما سبق ذكره ينقسم هذا البحث على النحو الآتي :

المقدمة : ذكر فيها الباحث مكانة كتاب شرح التسهيل ، ثم بين توجّهه في البحث.

الفصل الأول : أساسيات البحث ، وتحتوى على مبحثين :

المبحث الأول : هو عناصر البحث ، ويحتوي على:

مشكلة البحث.

أسئلة البحث.

أهداف البحث

منهج البحث.

حدود البحث.

تقسيمات البحث.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث ، وتحته مبحثان وخمسة مطالب:

المبحث الأول : نشأة علم الدلالة ، وعلم النحو، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعريف علم الدلالة وعلم النحو لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني : علاقة علم الدلالة بعلم النحو.

المبحث الثاني : منهج ابن مالك في التأليف ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : منهج ابن مالك النحوي.

المطلب الثاني : منهج ابن مالك في تناول المسائل دلاليًّا من خلال شرح التسهيل.

الفصل الثالث: دراسة تحليلة نقدية لأبرز المصطلحات النّحوية في شرح التسهيل.

وتحته أربعة مباحث :

المبحث الأول: الكلمة والكلام ودلالاتهما ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : الكلمة.

المطلب الثاني : الكلام.

المبحث الثاني : المعربات والمبنيات ودلالاتها ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الإعراب .

المطلب الثاني : البناء .

المطلب الثالث : المثنى .

المطلب الرابع : الجمع .

المبحث الثالث : **المعارف ودلالاتها** ، وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول : المعرفة والنكرة.

المطلب الثاني : المضمر.

المطلب الثالث : اسم العلم.

المطلب الرابع : اسم الموصول.

المطلب الخامس : اسم الإشارة.

المطلب السادس : المعرّف بالأداة.

المبحث الرابع : **المرفوعات ودلالاتها**، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : المبتدأ والخبر.

المطلب الثاني : الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.

المطلب الثالث : كان وأخواتها في مسألة تحديد الزمن والحدث.

الفصل الرابع : ويحتوي على النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

بَعد بحث متواصل ومتكرّر عن بحوث جامعيّة ساقت مُساق هذا البحث ، اطّلع الباحث على عدد منها ، سبرت اتجاهه ، وضمّنت مقصده ، منها :

١- الدراسة الأولى : ابن مالك اللغوي.

بحث مقدّم من قبل الطالب **غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي** لنيل درجة الماجستير من قسم الدراسات العليا العربية -كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- في جامعة الملك بن عبد العزيز بمكة المكرمة عام ١٩٣٣ه/ ١٩٧٩م وذلك تحت إشراف الأستاذ الدكتور برهام.

وقد عالج البحث جهود ابن مالك اللغوية المتمثلة في الأصوات والبنية والدلالة ، وآراؤه التي وردت مبثوثة في صفحات بعض مؤلفاته عن بنية الكلمة.

فممّا تقدّم يتّضح للقارئ أن بحث الطالب غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي يختلف عن هذا البحث ، أوّلاً : من حيث موضوعه ، فعنوانه مطلق يشمل كل المستويات اللغوية التي عالجها ابن مالك ، وهذا البحث مقيّد يعاج المصطلحات النحوية ، وثانيا : من حيث أهدافه يسعى هذا البحث إلى الكشف عن منهج ابن مالك في تناول المصطلحات النحوية دلاليًّا بينما بحث غنيم يسعى إلى كشف الغطاء عن ابن مالك اللغوي مقابل النحوي والصرفي ، ثالثا : من حيث مضمونه انحنى هذا البحث نحو تحليل المصطلحات ، وبحث غنيم اتجه نحو ذكر وتصنيف المؤلفات الصوتية الدلالية والبنيوية وبيان منهجه.

٢- الدراسة الثانية : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري.

هذا الكتاب أصله بحث قدمه الأستاذ عوض حمد القوزي إلى كلية الآداب بجامعة الرياض عام ١٣٩٩ه /١٩٧٩م لنيل درجة الماجستير ، ونشرته عمادة شؤون المكتبات لنفس الجامعة ، وهذه الطبعة هي الطبعة الأولى ، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

فقد قسّم عوض بحثه إلى ثلاثة فصول ، ركّز في الفصل الأول على تعريف اللغة وأصلها عند العلماء ، ثم بيّن مفهوم المصطلح النحوي ، ومن بعده تحدث عن نشأة المصطلحات النحوية بداية بزمن أبي النحو والنحاة العلامة أبو الأسود الدؤلي ت ٦٩ ه ، وفي الفصل الثاني تناول مصطلحات الكتاب لسيبويه ت١٨٠ه أتبعه بفصل ثالث تحدّث فيه عن المصطلحات النّحوية ما بين البصريّين والكوفيّين.

بهذا التّلخيص يتّضح للقارئ أن بحث أستاذ عوض وإن اتّفق مع هذا البحث من حيث تناوله المصطلحات النّحوية فإنّه بالتّأكيد يختلف عنه في أن هذا البحث محدود أولاً : بكتاب شرح التسهيل ، وثانيا : أنه يتناول كيفية تناول ابن مالك المصطلحات النحوية دلاليًا ، وثالثا : أنه في بحثه اكتفى بذكر المصطلحات معتبرًا التّطورات الزّمنية بينها من زمن أبي أسود الدؤلي مارًا بزمن سيبويه إلى زمن المدارس النحوية (المدارس البصرية، والمدارس الكوفية).

٣- الدراسة الثالثة : شرح التسهيل لابن مالك (دراسة وتقويمًا).

هذا البحث قدّمه **خالد بن سليمان القوسي** إلى كلية اللغة العربية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة – في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير ، وهو من ضمن مئات

الدّراسات التي حقّقت حول شرح التسهيل ومؤلفه. وبعد إجراءات عديدة قصد الحصول على نسخة منه عجز الباحث أن يعثر على نسخة منها لكن يتبين الفرق بينه وبين دراستي من خلال عنوانه.

٤- الدراسة الرابعة : مصطلحات الجملة الاسمية بين الدلالة اللغوية والدلالة النحوية.

الباحث : جميل محمد طريوش سعيد الشرجبي ، بحث مقدم في جامعة عدن إلى كلية التربية قسم اللغة العربية لنيل درجة الماجستير، فقد اقتصر الباحث في تناول مصطلحات الجملة الاسمية وعلى القرون الثلاثة الأولى الهجرية ، واختلف بحثه عن الدراسات السالفة لبحثه لأنها لم تتعرض للجوانب اللغويّة أو الدّلالية للمصطلح النحوي ، واما بحثه فيسجل أهميته في إثبات دقة هذه المصطلحات علميًّا.

وقد ضمَّ البحث أربعة فصول ، تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة ، وكل فصل تضمَّن مبحثين تترابط فيهما الدّلالات مع الفصل الذي يتضمّنهما ، فالفصل الأول احتوى على مصطلحات الأسماء العاملة فقط ، واحتوى الفصل الثاني على مصطلحات الأسماء العاملة والمعمولة. والفصل الثالث على مصطلحات إعراب الاسم وعلامات إعرابه وبنائه ، وساق الفصل الرابع على ذكر مصطلحات أحوال الاسم وأحوال تأليف الجملة الاسميَّة ، وفيه مبحثان هما : مصطلحات أحوال الاسم، ومصطلحات أحوال تأليف الجملة.

فيتضح للقارئ ما بين البحثين من شبه مدن لتناولهما المصطلحات النحوية ولتطرقهما إلى دلالة تلك المصطلحات ، ويتضح له كذلك ما بينهما من تباين واختلاف لما تجلى به هذا البحث من خاصية منها : العنوان ، وكذلك المواد المختارة الخاضعة للدراسة والتحليل.

الفصل الثاني

الإطار

النظري

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : نشأة علم الدلالة وعلم النحو

ويتكون من ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف علم الدلالة وعلم النحو لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني : علاقة علم الدلالة بعلم النحو.

المبحث الثاني : منهج ابن مالك في التأليف

وتحته مطلبان :

المطلب الأول : منهج ابن مالك النحوي .

المطلب الثاني : منهج ابن مالك في تناول المصطلحات دلاليًّا

الفصل الثاني

الإطار النظري

يمثّل هذا الفصل المستوى النظري لهذا البحث ويتكوّن من مبحثين وخمسة مطالب :

فالمبحث الأول يتكوّن من ثلاثة مطالب ، خُصّص المطلب الأول للتعريف بعلمي الدلالة والنحو والمطلب الثاني للتعبير عن علاقتهما.

والمبحث الثاني خُصّص لإبراز منهج ابن مالك في التأليف ، مقسّمًا على مطلبين ، تناول الباحث في المطلب الأول منهج ابن مالك في التأليف النّحوي ، وفي المطلب الثاني تناول كيفية معالجته المصطلحات النحوية دلاليًّا.

المبحث الأول

نشأة علم الدلالة وعلم النحو

نشأ علم الدلالة منذ فجر التدوين عند العرب ومن سبقهم من اليونان والهنود(١)، ظهورًا اتسم بعدم الدقّة والاستقلال ؛ لأنه بقي منعكسًا على غرائب القرآن وغرائب الأحاديث"(٢)

كما ربط المعاني الجزئية للمادة اللغوية بمعنى عام يجمعها(٣)، وربط كذلك المواد المقلَّبة الممكنة بمعنى واحد ، وهكذا ظلّ إلى الربع الأخير من القرن التّاسع عشر حينما نشر العالم الفرنسي **بريل** مذكرته عام١٨٩٧م تحت عنوان :" مقالة للسيمانتيك"(٤)رسّخ له دعائمه وقوانينه ، ومع مرور الزمان انتشرت النظرية ، وتكاثر روّادها والعاملين عليها ، ومن هؤلاء الروّاد(٥) : العالم السويدي **رُودلف نورين** ، صاحب النظرية السميولوجيا ، و**كريستفير نيروب** صاحب "دراسة تاريخية للنحو الفرنسي" وغيرهما .

وكذلك حال علم النحو نشأ بسيطًا ممزوجًا بالعلوم اللغوية الأخرى ، مثل علم الصرف والأدب ، والبلاغة ، فلم يحصد استقلاله إلاّ بعد أن مرّ بأربعة مراحل(٦) ، وكلّ مرحلة لها إنجازاتها ، وروّادها.

فالمرحلة الأولى ، **مرحلة الوضع والتكوين** : تمثلت إنجازاتها ورُوّادها في طبقتين : فالأولى ، قامت بوضع علم النحو ، واستنباط عدد من أحكامه ، ونشره وإذاعته بين الناس ، ومن روّادها : أبو الأسود الدؤلي ، وعبد الرحمن بن هرمز ت١١٧ه ، ونصر بن عاصم الليثي ٨٩ه وغيرهم.

١- ينظر : أحمد مختار ، **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب** ، ط ١، (دار الثقافة) ص٩٩.

٢- أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، ط ١، ص ٢٠ .

٣- ينظر : أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 20 .

٤- المرجع السابق ، ص ٢٢.

5- ينظر المرجع السابق ، ص ٢٣

٦- ينظر : الطنطاوي ، أحمد ، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، ط ٢، (القاهرة : دار المعارف ، د.ت.ط) ص ٣٧-٤٦.

والطبقة الثانية : تمثّلت إنجازاتهم في رفع مستوى المباحث ، وزيادة القواعد وتنشيط حركة النقاش

الداخلي ، واجتهدوا كذلك في تتبع النصوص ، واستخراج الضَّوابط ، ومن روّادها عبدالله بن إسحاق الحضرمي ت١١٧ه ، وأبو عمرو بن العلاء ت١٥٤ه.

المرحلة الثانية ، **مرحلة النشوء والنموّ**: تعد المرحلة الحية في النهوض ، ونشأة المنافسة بين المدرستين ، فقدحاول كل من رُوّادها إثبات مبادئه ، مبيّنًا المعنى العام الذي يشمل مباحث علم النحو وعلم الصرف ، وحاولوا كذلك التقصّي والاستقراء للمأثور عن العرب ، وأكبر رُوّادها : الخليل بن أحمد ت ١٧٥ه ، وأبي جعفر الرؤاسي ، وسيبويه ، وغيرهم.

المرحلة الثالثة ، **مرحلة النضج والكمال** : هو عهد أبي عثمان المازني ت٢٤٩ه ، ويعقوب بن السكيت ت٢٤٤ه ، إلى آخر عصر المبرد ت ٢٨٥ه ، فتميّز دورهم في تكملة إنجازات سابقيهم وتدوينه في مؤلفات مختصّة إما للنحو أو للصرف.

المرحلة الرابعة ، **طور الترجيح** (1): وهو عصر البغداديين ، تميّز بتقليد البصريين والكوفيين ، ومحاولة المفاضلة بينهما.

1- ينظر : المرجع السابق ، ص١٨٥.

المطلب الأول

تعريف علم الدلالة وعلم النحو لغة واصطلاحًا

أولا: علم الدلالة لغة واصطلاحًا :

فالدِّلالة لغة : في لسان العرب :"الدَّلَّال : الذي يجمع بين البيّعين ، والاسم الدَّلالة والدِّلالة بالفتح والكسر ، والدِّلالة : ما جعلته للدليل أو الدَّلَّال ، وقال ابن دريد : الدَّلالة بالفتح : حِرفة الدَّلَّال ، ودليل بيِّن الدّلالة بالكسر لا غير".⁽¹⁾

وكما ورد في معجم الوسيط ، "اسمٌ لِعمل الدَّلَّال ، والدِّلالةُ : هو ما جُعِلَ للدّليل أو الدَّلَّال من الأُجرة ، أما الدَّلالة ، فهو الإرشادُ ، وهو ما يقتضيه اللفظُ عند إِطلاقه ، وجمعه : دلائلُ ودلالات"⁽²⁾

واصطلاحًا :" هو كون الشيء بحيث يلزم من العِلم به ، أو الظن بشيء آخر أو من الظن به بشيء آخر" ⁽³⁾ ، مثل لفظ (الكلمة) إذا أطلق فهم منه الكلام التام ، فالدّال إذًا هو (الكلمة) والمدلول هو المعنى الذي يصدر منها.

أو كما عرّفه أحمد مختار عمر في كتابه علم الدّلالة ، بأنه : "دراسة المعنى ، أو العلم الذي يدرس المعنى ، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى ، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها حتى يكون قادرًا على حمل المعنى" ⁽⁴⁾

١- ابن منظور ، **لسان العرب** ، عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، حاشم محمد الشاذلي ، ط١ ، (القاهرة : دار المعارف د.ت.ط) (باب دلل) ، ص ١٤١٤.

٢- إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، **معجم الوسيط** ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ط٤ (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ١٤٢٥ ه – ٢٠٠٤م)، ص ٢٩٣.

٣- الشريف الجرجاني ، علي بن محمد ، **معجم التعريفات** ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، (القاهرة : دار الفضيلة ، د.ت.ط) ٧٢.

٤- أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص١١.

وعرَّفه صاحب الكليّات بقوله :" كون الشيء بحيث يفيد الغير علمًا إذا لم يكن في الغير مانعٌ ، كمزاحمة الوهم والغفلة بسبب الشّواغل الجسمانية"(١) ، أو"الإشارة إلى مضمونات تتضمّنها الكلمة أو التعبير ، والدّلالات النحوية التي يستعملها النحاة متعددة منها دلالة التضمن ، كدلالة الفعل على الحدث ، ودلالة الصيغة كدلالة الزمان "(٢). والدّلالة النحوية : "هي الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كلّ منها موقعًا معيّنًا في الجملة حسب قوانين اللغة ؛ إذ إن كل كلمة في التركيب لا بد أن تكون لها وظيفةً نحويةً من خلال موقعها"(٣)

ثانيا : علم النحو لغة واصطلاحًا :

النحو لغة : "من نحا ينحو وينحاه نحوًا وانتحاه ، مصدره : نحوت نحوًا ، تستعمل كلمة النحو ليدلّ على القصد والطريق ، وعند اليونان ليدل على علم الألفاظ ، وعند العرب ليدلّ على الإعراب والبناء".(٤)

واصطلاحا : " إنما هو انتحاء سَمْتُ كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكثير والإضافة والنسب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، أو إن شذ بعضهم عنها ردَّ به إليها"(٥)

1- أبو البقاء ، أيوب الكفوي ، **الكليات** ، ط٢ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة١٤١٩ه/١٩٩٧م) ص ٤٣٩.

٢- اللبدي ، محمد سمير نجيب ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، ط١ (بيروت : دار الفرقان ١٤٠٥ه/١٩٨٥م) ص٨٣.

3- عبد الكريم مجاهد ، **الدلالة اللغوية عند العرب** ، ص ١٩٤

4- ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (نحا) ، مرجع سابق ، ص ٤٣٧٠/٤٣٧١

5-ابن جني ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، (المكتبة العلمية ، د.ت.ط) ٣٤/١.

أو" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"(١)

أو" هو ترتيب الجملة ترتيبًا خاصًا بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معيّنة حتى إذا اختلّ هذا الترتيب اختلّ المعنى المراد"(٢) ، وهكذا عرَّفه المتقدّمون من النحاة واللغويين.

أما المتأخرون من النحاة فقد خصّصوا علم النحو في دائرة أضيق من ذي قبل ، بأنه ما دلّ على الإعراب والبناء(٣)" علم يبحث عن أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"(٤)، وأن علم الصرف قسيم للنحو وليس قسمًا له و" هو العلم الذي يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناءً".(٥)

فيدرك من التعريفات السابقة" أن غاية علم النحو لا تتوقّف فقط في معرفة الصّواب والخطإ في ضبط أواخر الكلمات" (٦)؛ لأنه يقوم أيضا " بوصف سليقة المتكلم اللغوية وتلمس المقاييس العقلية التي تجعله قادرًا على استخدام لغته من خلال وصف الأمثلة التي ينتجها ويحكمها قانون واحد يوجهها نحو الصّواب اللغوي ، ولا ينحرف بها إلى خطإٍ نحوي خارج عن النظام الذي تتبعه اللغة ويعرفه المتكلم بهذه اللغة ". (٧)

1- اللبدي ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، مرجع سابق ، ٢١٧.

٢- مجدي وهبة ، كامل المهندس ، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب** ، ط٢ (بيروت : مكتبة لبنان ١٩٨٤م) ص ٢٥٨.

3- ينظر : محمد حماسة، النحو والدلالة ، ص ٢٥

4- اللبدي ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، مرجع سابق ، ٢١٨

5- مجدي وهبة ، كامل المهندس ، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب** ، مرجع سابق ٢٥٨

٢- محمد حماسة ، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي** ، ط١ (القاهرة : دار الشروق ١٤٢٠ﻫ/٢٠٠٠م) ، ص٢٥.

7- المرجع السابق ، ٣٢

المطلب الثالث

علاقة علم الدلالة بعلم النحو

إذًا ، إذا لم تكن غاية النحو معرفة الصّواب والخطإ في ضبط أواخر الكلمات فحسب ، فيدرك أن من غايته "انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"(١) .

أو "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من كلام العرب".(٢)

ومنذ عهد بعيد تناول بعض الباحثين قديمًا وحديثًا أهمية النحو في تفسير دلالة النص وبيّنوا ضرورة الاعتماد عليه في كشف خصائص الأساليب ؛ " لأن النحو العربي منذ نشأته ظلّ مهتمًّا بالمعنى ومرتبطًا به يعتدّ به وبدوره في التّقعيد ، وظلّ هنالك التفاعل قائمًا مستمرًا بين الوظيفة النحوية وبين الدِّلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة ويشكّل ذلك التفاعل بينهما مع الموقف المعيّن ، المعنى الدّلالي للجملة كلها ، والجملة هي الغاية الأولى لكلّ نظام نحوي ؛ إذ يعمل على تركيبها ، ويحاول أن يربط بين الصورة الصّوتية المنطوقة لها ، والمعنى المراد منها من خلال النّظام العقلي الذي يحكمها".(٣)

فلذا قال المبرد ت ٢٨٥ه منتحيا منحى شيخه سيبويه " أن اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، إلا إن قرنتها بما يصلح ، حدث المعنى واستغنى الكلام".(٤)، وزاد ابن جني أنّ "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أَكْرَم سعيدًا أباه ، وشَكَر

1- ابن جني ، **الخصائص** ، مرجع سابق ٣٤/١

2- السكاكي ، سراج الملة ، **مفتاح العلوم** ، ط١ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م) ص٧٥.

3- محمد حماسة ، مرجع سابق ، ص ١٩.

4- المقتضب ، مرجع سابق ١٢٦/٤.

سعيدًا

أبُوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه".(١)

إنّ"هذه الإشارات كثرت وتناثرت في كتب علمائنا الأجلاّء ، لكنّ الذي جعل منها نظريةً ورسّخ دعائمها ، وسهّل فهم أسرارها ، وإدراك خباياها ، هو عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١ه لما ألّف كتابه دلائل الإعجاز" (٢) قال فيها : " ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذُكرٍ ، أنه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجرّدةً من معاني النحو ، فلا يقوم في وهمٍ ، ولا يصحّ في عقلٍ ، أن يتفكّر متفكّر من معنى " فَعَلَ " من غير أن يريد إعماله في " اسم " ، ولا أن يتفكّر في معنى " اسمٍ " من غير أن يريد إعمال " فَعَلَ " فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأً أو خبرًا أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك ؛ وإن أردت أن ترى ذلك عيانًا فاعمد إلى أيّ كلامٍ شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضعها وضعًا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في : (قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل) (من قفا حبيب ذكرى مترل) ثم انظر هل يتعلّق منك فكرٌ بمعنى كلمة منها؟ واعلم أني لست أقول إنّ الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجرّدةً من معاني النحو وتوخّيها فيها". (٣)

وفي العصر الحديث لم يختلف نظر التوليديين التحويليين عن نظر السابقين ، وليست التطوّرات التي حقّقوها في بيان غاية النحو إلا رجوعًا إلى القديم ، مما جعل جَاكُبْسُونْ اللساني المعاصر يلتقي مع ابن جني وغيره على غاية علم النحو ، ومفهومه عندما قال:" إن القوة الشعرية للنحو قد

١- ابن جني ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ج١، ص ٣٥ .

2- محمد حماسة ، مرجع سابق ١٤.

٣- عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، تعليق : محمود محمد شاكر ، د.ع.ط، ص ٤١٠ . وينظر أيضا : **النحو والدلالة** لمحمد حماسة ، مرجع سابق ، ص ١١ — ١٤.

لاحظها كل من اللغويين والشعراء" (١)ركّز في تحليله على أن النحو هو البنية التي يتبنّى عليها المعنى ، و" أن الجملة إذا انحطّت القواعد النحوية فإنها تتحوّل إلى كلمات متجاورة ، ذلك لأن العلاقة وثيقة بين النحو والمعنى ، وهي كما وصفها تُومُسْكِي أفكار عديمة اللّون خضراء تنام في غضب"(٢)

بهذه النصوص تتبيّن للقارئ وللباحث أهمية علاقة علم الدّلالة بالدرس النحوي في تفسير وبيان معنى الجملة من جوانب عديدة:

الجانب الأول : أن الكلام لا يفهم مجرّدًا إلاّ إذا كان مع مكوّنات الجملة.

الجانب الثاني : أن اللّفظ لا يفهم معناه إلاّ إذا أُعرب أواخره.

الجانب الثالث : أن الفائدة من الكلام هو فهم مدلوله ، فلا يتوصّل إليه بذاته إلا مركّبًا.

والحاصل : أن لعلم الدّلالة علاقة متينة بعلم النحو ؛ لأن اللغة ليست إلا مجموعة من العلاقات بين الألفاظ ودلالاتها ، أو " نشاط إنساني ، من قبل الفرد ليجعل نفسه مفهومًا من الآخرين ، ونشاط من قبل الآخرين ليفهموا ما يدور في عقل الفرد"(٣)وهذا ما تؤكّده كثير من المذاهب اللغوية القديمة ، واللسانية الحديثة.

١- فاطمة الطبال بركة ، **النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون** ، ط١(بيروت: المؤسسة الجامعية١٤١٣ه/١٩٩٣م) ، ص ٧٨.

2- المرجع السابق ٧٨.

3- محمد حماسة ، **النحو والدلالة** ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

المبحث الثاني

منهج ابن مالك في التأليف

فالمنهج : إن "المنهج بوجه عام ، وسيلة محدّدة توصل إلى غاية معيّنة . وبوجه خاص فالمنهج العلمي : خطة منظّمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية ، بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو الرهنة عليها".(١)

ولبيان منهج ابن مالك في التأليف ، سلك الباحث في تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين : تحدّث في المطلب الأول عن منهج ابن مالك النحوي ، وفي المطلب الثاني عن منهجه في تناول المسائل دلاليًّا .

المطلب الأول

منهج ابن مالك النحوي

إن أهمية معرفة منهج ابن مالك النحوي تكمن في ميوله الكبير إلى الاستقلال والتزامه المنهج الاختياري الانتقائي ، الذي يقوم على المزج بين مذاهب النحاة دون ميل أو انحياز والتخيّر منها والترجيح بينها(٢) كما توسّع في الاستشهاد بالحديث النبوي واتخذه أساسًا للتقعيد النحوي إلى جانب الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة وأشعار العرب.(٣)

إن المهتم بمنهج ابن مالك يدرك أن نحوه " يسير على قواعد عامة وقوانين معيّنة من شأنها أن تجعله أكثر دقّةً وأبعد عن التناقض ، وهذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطّردة..."(٤)

1- مجدي وهبة ، كامل المهندس ، **معجم مصطلحات اللغة والأدب** ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣.

2- http://ar.wikipedia.org/wiki/، آخر زيارة ٢٠١٤/٠١/١٣ .

3- المرجع السابق.

٤- ينظر : **مقدمة تحقيق شرح التسهيل** ، عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط١ (دار هجر ١٤١٠ه/١٩٩٠م) ص٥٤.

ويدرك كذلك أن ابن مالك اهتمّ بالعلّة في مؤلفاته اهتمامًا كبيرًا "فكلّ ما يذكره من أحكام ، وكلّ ما يتّجه إلى تأييده من قواعد ، له علته التي تقتضيه ، وله سببه الذي يوجبه"(١)

وأما عن المصطلحات النحوية فيحسن الإشارة إلى أن ابن مالك عاش في عصر متأخر عن بداية علم النحو ، وبالتالي "لم يكن هناك مجال كبير لتغيير الأسماء والمصطلحات ، ولكن المجال كان واسعًا لترجيح مصطلح بصري أو كوفي باستعماله أو إيثاره ، أو لارتضاء المصطلحين معًا واستعمالهما"(٢). وكذلك كان المجال واسعًا أيضا لمعالجة تلك المصطلحات معالجةً دلاليّةً خاصةً ، ورُغم ذلك ورد أن لابن مالك عناوين جديدة لبعض مسائل النحو لم يستخدمها أحد قبله من النحاة مثل : باب "النائب عن الفاعل"، وكان جمهور النحاة قبله يسمُّونه : "المفعول الذي لم يُسمِّ فاعله" و"البدل المطلق" بدلاً من قولهم "بدل كل من كل" و"المعرّف بأداة التعريف" بدلاً من "التعريف بأل."(٣)

ويخلص من ذلك كلّه ، أن ابن مالك ينتمي إلى المدرسة البصرية ، لكن الباحث قد يفاجأ عندما يقف عند مواقف قد خالفهم فيها ، وكما قد يقف أيضا على مواقف أيّد فيها الكوفيين والبغداديين وذلك برهان على شجاعته ، وحبه للاستقلال.

1- **مقدمة تحقيق شرح التسهيل** ، مرجع سابق ، ص ٥٩

2- المرجع السابق ، ٦٨.

3- ويكيبديا ، مرجع سابق.

المطلب الثاني

منهج ابن مالك في تناول المسائل دلاليًّا من خلال شرح التسهيل

إن شرح التسهيل كتاب نفيس بمضمونه ، سلس بألفاظه ، متوسّط بعبارته ، فريد ببعض أساليبه ، وببعض عباراته ، وبالتالي فالحديث عن منهجه يتطلّب نوعًا من التتبّع والتركيز لألاّ يبتعد عن المراد المقصود ، لأن طريقة المؤلف في كتاباته متباينة بين الموضوعات التي تناولها ، فلذا الهدف من هذا المطلب هو الوقوف على طريقته في علاج المسائل دلاليًّا.

١- تناوله المسائل (المصطلحات النحوية) سياقيًّا :

الأصل في طريقته (رحمه الله تعالى) أن يتناول دلالة المصطلح على وضعها ، لكنه قد يخالفه تارة ويتطرّق إلى معانيها المعجميّة ، مثل قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: "**الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام ... أو اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده**..."(١)، وهذا نادر.

وتارة أخرى يباشر في ذكر القضايا النحوية التي تقتضيها المسألة ، ويعتبرها حدّها ، مثل قوله في باب المعرفة والنكرة :" **الاسم معرفةٌ ونكرةٌ ، فالمعرفة : مضمر ، وعلم ، ومشار به ، ومنادى وموصول ، ومضاف ، وذو أداة**...".(٢)

وقد يتناول المصطلحات بالعلامات التي تميّزها دون تسجيل حدّها ، مثل قوله في دلالة الفعل وأنواعه : " **فيميّز الماضي التاء المذكورة ، والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة**

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق ١/ ٣.

٢- المرجع السابق ، ص ١١٥.

المتكلم مجرّدًا ، وبنون له معظمًا أو مشاركًا ، وبتاء المخاطب مطلقًا ، وللغائبة والغائبتين ، وبياء المذكّر الغائب مطلقًا / والغائبات"⁽¹⁾

٢- ذكره آراء العلماء ، وتعقيبه عليها :

يذكر آراء العلماء ويرجّح ما يراه صوابًا ، مثل قوله في مسألة (كان وأخواتها) في تحديد الزمن والحدث تحت باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :" **وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث ، فالأصحّ دلالتها عليهما إلا ليس".** ⁽²⁾

ويذهب بعيدًا من ذلك بإبطال أقوال غيره من العلماء ، ثم يبيّن سبب الإبطال ويستدلّ عليها ، مثل قوله : " **زعم جماعةٌ منهم ابن جني ، وابن برهان ، والجرجاني ، أنّ (كان وأخواتها) تدلّ على زمن وقوع الحدث ، ولا تدلّ على حدث ، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه".** ⁽³⁾

٣- كثرة الاستدلال بالأدلة السماعية :

وبعد بيان سياق المصطلح أي وضعه يحاول تثبيته بالاستدلال عليه من الآيات القرآنية ، مثل قوله تعالى:﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ﴾⁽⁴⁾ مستدلاً على الدّلالة اللغوية (للكلمة) ، أو

١- ابن مالك ، شرح التسهيل ، مرجع سابق ، ص ١٦.

٢- المرجع السابق ، ص ٣٣٨.

٣- المرجع السابق ، ص ٣٣٨.

٤- سورة التوبة ، الآية، ٤٠.

الحديث الشّريف كقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (**الكلمة الطيبة صدقة**)(١)، أو الشعر ، مثل قوله عند بيان تحديد الفرق بين الكلام والقول مستدلًا بقول أبي النجم (٢):

قَالَت له الطّير تَقدم رَاشدًا إنك لا ترجع إلا حامدًا (٣)

(الرجز)

أو أقوال العرب ، مثل قوله في باب إعراب المثنى والجمع على حدّه : " **خِفّة الصَّدر أحد اليسارين ، والعزبة أحد السبّاءين ، واللبن أحد اللحمين ، والحمية إحدى الوتتين**" استدلالًا لابن الأنباري ، صاحب الرأي التخالف في اللفظ لا بدّ معه من تخالف المعنى.

وزيادة على ذلك يكثر الاشتشهاد بأقوال السّابقين ، وخاصة أقوال سيبويه ، مثل قوله عند حديثه عن الكلام في الشرح : " **وصرَّح سيبويه في مواضع كثيرة ، من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقةً إلا على الجمل المفيدة ...**".(٤)

٤- كثرة الاحترازات عند الشرح :

وهذا واضح جدًّا لا تكاد تقف على صفحة من صفحات الكتاب ، أو على مسألة من المسائل إلا احترز فيها ، مثل قوله في دلالة كلمة (الدّال بالوضع) الواردة عند بيان الدّلالة الاصطلاحيّة (للكلمة) :" **وقيّدت الدلالة بالوضع احترازًا من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ، فإنه يدلّ لسامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالةً عقليةً لا وضعية**".(٥)

١- **صحيح البخاري** ، كتاب الأدب ، (باب طيب الكلام) ، ٥/2242، رقم الحديث **٥٦٧٧** .

٢- **ديوان أبي النجم العجلي** ، صنع وشرح : علاء الدين أغا، النادي العربي بالرياض ، ١٩٨١م، ص ٩٤.

٣- ابن مالك ، شرح التسهيل ، مرجع سابق١/ ٥.

٤- المرجع السابق ١/٥ .

5- المرجع سابق ١/ ٤.

٥- يتسم أسلوبه بنمط من الغموض :

وإن كان ابن مالك قد حاول بهذا التصنيف تسهيل ما غمض في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، إلاّ أنه ظلّ غامضًا نسبيًّا ؛ يتطلب من القارئ بذل الجهد لاستدراك المراد المنشود ، مثل قوله دلالة الكلام : " **والكلام ما تضمّن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته**"(١)

والقارئ قد يقرأ ولا يدرك أنّ ما يعنيه ابن مالك هي : " الجملة المفيدة معنى تامًا مكتفيًا بنفسه"(٢) وبالفعل إذا نُظر إلى الدّلالتين السابقتين أدرك أن دلالة مصطلح الكلام عند الغلاييني أوضح من ذي عند ابن مالك ، ومع اتفاق القصد إلا أن العبارات المستخدمة للتعبير عنه مختلفة.

٦- ميوله في أغلب الأحيان إلى الإطالة :

من ترقّب دلالات المصطلحات المستقرئة في هذا البحث أدرك أن أغلبها تميّزت بالإطالة ، مثل قوله في دلالة البناء :"**وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكايةً أو إتباعًا ، أو نقلًا ، أو تخلصًّا من سكونين فهو بناء**" (٣)

1- ابن مالك ، شرح التسهيل ، مرجع سابق : ٥/١

2- الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، ط١ (بيروت : الطبعة العصرية ، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م) ١/ ١٤.

٣- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق ١/ ٥٣.

الفصل الثالث

ة تحليلة نقدية لأبرز المصطلحات النّحوية في شرح التسهيل

الأول

م ودلالاتهما

المبحث الثاني

المعربات والمبنيات ودلالاتها

المطلب الأول : الإعراب

المطلب الثاني : البناء

المطلب الثالث : المثنى

المطلب الرابع : الجمع

الثالث

ارف

اتها

المبحث الرابع

المرفوعات ودلالاتها

المطلب الأول : المبتدأ

المطلب الثاني : الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

المطلب الثالث : كان وأخواتها في تحديد الزمن والحدث.

الفصل الثالث

دراسة تحليلة نقدية لأبرز المصطلحات النّحوية في شرح التسهيل

احتوى هذا الفصل على أربعة مباحث مقسَّمة على مجموعة من المطالب ، فالمبحث الأول خصّص للكلمة والكلام ودلالاتهما ، واشتمل على مطلبين : ففي المطلب الأول تناول الباحث الكلمة ، وفي المطلب الثاني تناول الكلام .

والمبحث الثاني مبحث المعربات والمبنيات ودلالاتها ، تكوّن من أربعة مطالب : عولجت في المطلب الأول الإعراب ، وفي المطلب الثاني البناء ، وفي المطلب الثالث المثنّى ، وأخيرًا ، في المطلب الرابع عولجت الجمع.

والمبحث الثالث خصّص للمعارف ودلالاتها ، وتركّب من ستة مطالب : ففي المطلب الأول تحدّث الباحث عن المعرفة والنكرة ، وفي المطلب الثاني تحدّث عن المضمر ، وفي المطلب الثالث عن اسم العلم ، وفي الرابع عن اسم الموصول ، وفي المبحث الخامس تحدّث عن اسم الإشارة ، وفي المبحث السادس والأخير تحدّث عن المعرّف بالأداة.

المبحث الرابع : مبحث المرفوعات ودلالاتها ، تكوّن هذا المبحث من ثلاثة مطالب : في المطلب الأول تحدّث الباحث عن المبتدأ ، وفي المطلب الثاني عن الأفعال الرّافعة الاسم والناصبة الخبر ، وأخيرًا في المطلب الثالث تحدث عن كان وأخواتها في تحديد الزمن والحدث.

المبحث الأول

الكلمة والكلام ودلالاتهما

وتحته مطلبان :

المطلب الأول

الكلمة

يقول ابن مالك : " الكلمة : لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ، أو منوي معه كذلك"(١)

- تحليل النص :

يستفاد من هذا التحديد أن الكلمة(٢):

١- **(لفظ)** : أخرج به كل ما هو للخط ونحوه ، فذكْر (اللفظ) عنده أولى من ذكر (اللفظة) ؛ لكون اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر ، واللفظة لا تقع إلا على حرف ، وهي كذلك تدل على الوحدة.

٢- (مستقل) : دليل على ألا يكون اللفظ دالًّا على وضع ، لا في الاسم كياء النسب في (زيدي) والتاء التأنيث في (مسلمة) ، ولا في الفعل كهمزة التعدية في (أعلم) ، وألف اسم الفاعل في (ضارب) ، فكل هذه الحروف غير مستقلة ؛ لأنها تدل على وضع في سياق الكلمة إما للنسب ، أو للتأنيث ، أو للتعدية ، أو لاسم الفاعل.

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق ٣/١.

2- ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق ، ٣/١- ٥.

٣- (دال بالوضع) : دليل على أن تكون الكلمة دليلًا وضعيًّا لا عقليًّا ، فيحترز منه اللفظ المهمل ك(ديز) مقلوب (زيد) فهذا وإن كان مهملًا إلا أنه يدلّ السّامع على حضور الناطق به دلالة عقليةً لا وضعيةً.

٤-(تحقيقًا أو تقديرًا) : تحقيقًا مثل قولك : (رجل) ، وتقديرًا قولك : (امرؤ القيس) وامرؤ القيس من حيث المدلول كلمة واحدة ، ومن حيث اللفظ كلمتان مركبتان من (امرئ) و(قيس) فإطلاق اللفظ على أحد جزئيه بمثابة المجاز ، وإطلاقه عليهما بمثابة المركب الحقيقي.

٥- (منوي معه كذلك) : أي مقابل الملفوظ ، لأن اللفظ إما ملفوظ أو منوي ، وذكر المصنف أن المنوي قامت مقام موصوفها والتقدير : الكلمة لفظ مقيّد بما ذكر ، أو غير لفظ منوي مع اللفظ.

الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

الكلمة تُستعمل لغة لتدلّ على عدّة استعمالات : "على الحرف الواحد من حروف الهجاء وتقع على لفظة مؤلّفة من جماعة حرف ذات معنًى ، أو تقع على قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها"[١]

واصطلاحا ، يقول الزمخشري ت ٥٣٨ه : " الكلمة هي اللّفظة الدّالة على معنى مفردبالوضع"[٢]

- وجه الاتفاق والاختلاف :

من تأمّل الدّلالتين السّابقتين أدرك جليًّا أن هناك فرقًا بين كيفية تناول ابن مالك دلالة مصطلح الكلمة وكيفية تناول الزمخشري لها ، فابن مالك استخدم جنس (اللفظ) للتعبير عنها بقوله (لفظ

1- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة كلم) مرجع سابق ، ٣٩٢٢.

2-الزمخشري ، **المفصل في علم العربية للزمخشري** ، ص٤ ، وينظر أيضا في شرح ابن يعيش ، ص٧٠.

مستقل) ، بخلاف الزمخشري (اللفظة)(١)، وسيبويه استخدم جنس (الكلم) (٢)وأبو حيان جنس (القول)(٣).

لكن ابن مالك ليس وحده من استخدم جنس اللفظ للتعبير عنها ، فقد اتّبعه مجموعة من النحاة مثل الرضي ت ٦٤٦ه في كتابه شرح الكافية(٤) ، وابن معطي ت ٦٢٨ه ، وفي الحديث الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية(٥) لكن المضرب للانتباه أن أغلب المتقدمين عليه اكتفوا عليها بذكر الأقسام بدل التعريف تقليدًا لسيبويه مثل المبرّد(٦)، والزّجاجي (٧) وغيرهما.

ولقد تعرّض أبو حيان لهذا الحدّ زعمًا أن اختيار كلمة (لفظ) بدلا من (القول) ليس جيد لأنه جنسه بعيد ، ويصدّق عليه المهمل والمستعمل ، والقول ليس كذلك(٨)، فأجابه المصنف بأن ذكر (اللفظ) بدل (القول) أولى ؛ لأن (القول) قد يطلق ويراد به الرأي وقد يطلق ويراد به الاعتقاد مجازًا فغلب عليه هذا الاستعمال حتى صار حقيقة ، ولم أعدل إلى الجنس البعيد إلا خوفًا من الإبهام.(٩)

1- ينظر : الزمخشري ، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق ، ص ٤.

2- ينظر : سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هــ/ ١٩٨٨م) ١/ ١٢

٣- ينظر : أبو حيان الأندلسي،**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن الهنداوي، ط١ (دمشق : دار القلم ١٤١٩ه/١٩٩٨م) ١/٦

٤- ينظر : الاستربادي ، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، تحقيق : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، ط١ (السعودية : جامعة الإمام إدارة الثقافة ١٤١٤ه/١٩٩٣م) ١/٣.

5- ينظر : الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، (الكلمة وأقسامها) مرجع سابق، ص ١/ ١٠

6- ينظر : المقتضب ، (هذا تفسير وجوه العربية ، وإعراب الأسماء والأفعال) مرجع سابق ، ص١/ ١٤١.

٧- ينظر : ابن عصفور ، **شرح الجمل الزجاجي**، تحقيق : فوّاز الشعار ، ط١ (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٩ه/١٩٩٨م) ١/١٥

٨- ينظر : أبو حيان الأندلسي،**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، مرجع سابق ١/ ١٩.

٩- ينظر : ناظر الجيش ، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، تحقيق : علي محمد فاخر ، جابر محمد البراجة ، إبراهيم جمعة العجمي ، جابر السيد مبارك ، علي السنوسي محمد ، محمد راغب الترال ، ط١ (القاهرة: دار السلام ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م) ١/١٣١.

وأما من حيث جنس (اللفظة) فيرى ابن مالك أن استخدام (اللفظ) أولى أيضا من استخدامها ؛ لأن (اللفظ) يقع على كلّ ملفوظ حرفًا كان أو أكثر ، و(اللفظة) لا تقع إلا على حرف ، وهي كذلك تدل على الوحدة ، وأن إطلاق اللّفظ على الكلمة من باب إطلاق المصدر على المفعول به ، وأن المعهود عند النحاة هو استعمال اللفظ بدون التاء المربوطة كما ورد عند سيبويه في باب (هذا باب اللفظ للمعاني).(١)

– التعقيب على المسألة :

والحاصل : أن تناول ابن مالك لدلالة الكلمة وإن "وصف معقَّدًا"(٢) من قبل بعض الباحثين إلا أنه يمكن القول بأنه ظلّ في متناول بعض المتأخرين من اللغويين والنحاة مثل السيوطي لما قال:"مستقل أو منوي معه"(٣) فالمتأمّل في كلامه يدرك أنه استخدم رمزين استخدمهما ابن مالك ، وهما الاستقلال والمنوي من اللفظ .

١- ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به) مرجعسابق، ٤/١.

2- علي حسن مطر ، **مصطلحات نحوية** ، الموسوعة الشاملة ، ٥٧/١.

٣- السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط١ (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٨ه/١٩٩٨م) ١٩/١.

المطلب الثاني

الكــلام

يقول المصنّف : "والكلام : ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته ". (١)

- تحليل النص :

يستفاد من هذا التحديد الاصطلاحي أن الكلام (٢):

١- (ما تضمن بالكلم) : إعلام لجنس الكلام ، وتوضيح له ؛ لأنه لا يكون خطًّا ولا رمزًا ونحوهما ، وإنما يكون إما لفظًا ، أو قولًا ، أو كلمًا ، لكن اللفظ أشمل من القول والكلم لتقاربان ولأنهما لا يطلقان إلا على المستعمل فقط بخلاف اللفظ فهو يطلق على المستعمل وعلى المهمل ، وبالتالي فتقدير حدّ الكلام بالكلم أولى من القول للحاقه خاصية المجاز التي شاعت فيه حتى صارت كأنها حقيقة ، وكذلك فإن الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يتناوله هو ثلاث كلمات ، لكن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة ، والقول يطلق على الجمل والمفردات ، والشائع فيه إطلاقه على المفردات.

٢- (إسنادًا مفيدًا) : يخرج الواحد الذي سببه ذكر (ما) في (ما تضمن بالكلم) ويقرر الاثنان فصاعدًا ، وما ليس بإسناد مفيد ، مثل : الأرض تحت السماء.

٣- (مقصود لذاته) : أن يكون الإسناد من قبيل صوت إنسان ، لا من قبيل صوت الطيور وخرج أيضا المقصود لغيره كإسناد جملة المضاف إليه ؛ لأنه ليس بكلام بل هو جزء كلام.

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب الكلمة والكلام وما يتعلقبه) مرجع سابق ، ٥/١.

٢- ينظر : المرجع سابق ، ٥/١- ٩.

الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

الكلام لغة : "يستعمل ليدلّ على اللّفظ المفيد الذي يحسن السّكوت عليه"(١)، أو "على اسم جنس الواقع على القليل والكثير".(٢)

واصطلاحا : يقول الزمخشري ، والكلام "هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى".(٣)

- وجه الاتفاق والاختلاف :

من تأمّل الدّلالات السابقة أدرك أن الفرق بين كيفية تناول ابن مالك مصطلح الكلام دلاليًّا وكيفية تناول غيره ، هو استعمال جنس "ما" بدل المركب كما استخدمه الزمخشري"المركّب من كلمتين" وزاد "أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمّى الجملة"(٤) ، و(القول) كذلك بدل اللفظ عند أبي حيان "قولٌ دالٌّ على نسبةٍ إسناديةٍ"(٥)، وتبدوا هذه الدلالات في مضمونها متقاربة ؛ لأنها سائرة لبيان أن الكلام جملة أي مركب وليس بمفرد ؛ مما دفع ابن مالك كما تقدم إلى الاحتراز بجزء التركيب الإضافي ، ووصفها بجزء كلام وليس بكلام يحسن السكوت عليه.

1- اللبدي ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، (الكلام) مرجع سابق ، ١٩٦.

2- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (كلم) ، مرجع سابق ٣٩٢٢.

٣- ابن يعيش، موفق الدين ، **شرح المفصل** ، تحقيق : إيميل بديع يعقوب ، ط١ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٢٢ه/٢٠٠١م) ٧٢/١.

4- المرجع السابق ، (باب في معنى الكلمة والكلام)٧٢/١

5- **اللمحة البدرية شرح ابن هشام** ، تحقيق : هادي نهر ، دار اليازوري ٢٦٥/١.

– التعقيب على المسألة :

عرّف المصنف الكلام بأنه ما تضمن الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته ، في شرحه للتسهيل وأيده في ألفيته بقوله " كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم "(١) فواضح من كلامه أنّه يشترط في الكلام أن يكون كلامًا مفيداً ، دالًّا على معنىً يحسن السكوت عليه ، أي أن يزوّد السامع بعلم جديد ، بأن لا يكون مضمونه معلوم الثبوت ، أو الانتفاء بالضرورة ، وقد وافقه على هذه الفكرة كلّ من الأشموني(٢) والأزهري ت ٩٠٥ هـ(٣).

١- ابن مالك ، **متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ، ط١، (بيروت : دار ابن حزم ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) ص١٠.

٢- ينظر : الصبان ، **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة الوقفية ٥٥/١.

3- ينظر : الوقاد الأزهري ، **شرح الأزهرية** ، (القاهرة : الطبعة الكبرى بولاق) ٢-٣

المبحث الثاني

المعربات والمبنيات ودلالاتها

المعربات : "هي الأسماء أو الأفعال التي لا يلزم آخرها حالة واحدة "(١)

وتحته أربعة مطالب :

المطلب الأول

الإعـــــــــراب

يقول المصنّف: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون، أو حذف"(٢)

- تحليل النص :

يستفاد من النص السابق أن الإعراب هو كل ما جيء به لبيان مقتضى العامل سواء حركةً ، أو حرفًا ، أو سكونًا ، أو حذفًا ، فقوله : (البيان) دليل على توجّهه في معنى الإعراب ، الذي هو الإبانة ، وهذا التوجه تقرير من ابن مالك على ما ذهب إليه المحققون من النحاة ، وإبطال كذلك لرأي من يرى أن الإعراب يعني التغييرات والتعاقت التي تحلّ أواخر الكلمة(٣).

1- اللبدي ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، مرجع سابق، ١٥٠

٢- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، باب إعراب الصحيح الآخر ، مرجع سابق ، ١/ ٣٣.

3- ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/٣٣-٣٧.

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

يقول المصنف : "الإعراب في اللغة التبيين ، يقال أعرب فلان عمّا في نفسه إذا بيّنه"(١)وكذلك اصطلح عليه ابن منظور في لسان العرب : "الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، يقال: أعرب عنه لسانه وعرَّب ، أي أبان وأفصح"(٢)

واصطلاحا : استعمل النحاة كلمة (الإعراب) في ثلاثة معان اصطلاحية ، أولها : ما يرادف النحو، وثانيها : تحليل الكلام نحويا ، وأخيرا : استعماله ليقابل البناء(٣) ، وسيتناول في هذا الركن من البحث ذلك الاستعمال الأخير استعماله مقابلًا للبناء.

يقول المبرّد ت ٢٨٥ ه في حدّ الإعراب: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث : ضمٌّ ، وفتحُ ، وكسرٌ ، أو حركتان منهما فقط ، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل" (٤). فالتعاقب من كلامه معناه التغيير.

– وجه الاختلاف والاتفاق :

من تتبّع الدلالتين أدرك الاختلاف يقع في اختلاف توجّه النحاة في معالجة دلالة الإعراب ما بين مؤيد للإبانة ومؤيّد للتغيير ، فابن مالك يرى أن الإعراب يدلّ على بيان مقتضى العامل من حركة أو حرف ، أو سكون ، أو حذف ، وقد سبقه إلى هذا السّياق نخبة من النحاة الأجلاّء سمّاهم

١– شرح التسهيل ، مرجع سابق، ١/ ٣٣.

٢– لسان العرب، (مادة عرب) مرجع سابق، ٢٨٦٥.

3– الموسوعة الشاملة، **مصطلحات نحوية**، علي حسن مطر(مصطلح الإعراب).

4– المبرد ، **المقتضب**، مرجع سابق ، ١ / ١٤١.

المحققون ، منهم الزّجاجيّ ت ٣٣٧ ه في الإيضاح في علل النحو(١)، وابن جني ت ٤٩٢ه في الخصائص.(٢)

وذهب مجموعة أخرى إلى أنّ الإعراب يعنى به التغيير منهم المبرّد ، وأتبعه في ذلك مجموعة من النحاة مثل أبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥ه (٣) وابن هشام ت ٧٦١ه (٤)

– التعقيب على المسألة :

ويخلص من هذه المسألة أن الإعراب يدل على البيان لا على التغيير ؛ لأن المجعول آخر الكلمة مبيّنًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مُقامهما قد يتغير بتغير مدلوله ، مثل : أخذ عمرو كتاب زيدٍ ، وقد يلزم للزوم مدلوله ، مثل : سبحانَ الله.

---

1 - ينظر : الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، (باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب) ، ص ٩١ - ٩٢

2- ينظر : الخصائص ، (باب القول على الإعراب) ، مرجع سابق ، ٣٥/١.

3- ينظر : **شرح اللمحة البدرية لابن هشام** ، (الإعراب) ، مرجع سابق ، ٢٧١/١.

4- المرجع السابق ، ١/ ٢٣٩.

المطلب الثاني

البنـــــــــــــــــــــــــــــــاء

يقول المصنّف :"ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكايةً أو اتباعًا ، أو نقلاً ، أو تخلّصًا من سكونين فهو بناء"(١)

- تحليل النص :

يستنبط من هذا النص أن البناء دليل على : هو ما أتي به مخالفا لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف من شبه الإعراب وخالف حركة الحكاية ، وحركة الاتباع ، وحركة النقل ، وحركة تخلّص من ساكنيين ، وبأسلوب آخر : "ما خالف حركة الإعراب ، وحركة

الحكاية ، وحركة الاتباع ، وحركة التخلّص من السّكونين فهو بناء"(٢)

- الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

البناء في اللغة : "هو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السّكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ، وكأنهم إنما سمّوه بناءً ؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب ، سمّي بناءً من حيث كون البناء لازمًا موضعًا لا يزول من مكان إلى غيره".(٣)

واصطلاحًا : عرّفه الفارسيّ ت ٣٧٧ ه بقوله : "البناء أن لا يختلف الآخر باختلاف العوامل" (٤)

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب إعراب الصحيح الآخر) ، مرجع سابق ١/ ٥٣.

٢- ينظر : السليسلي ، محمد بن عيسى ، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، تحقيق عبد الله البركاتي ، ط١(مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م)١/١٢٦.

٣- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة بنى) مرجع سابق، ٣٦٦.

4 - أبو علي الفارسي ، **الإيضاح العضدي** ، تحقيق حسن الشاذلي فرهود ، ط١ (١٣٨٩ه/ ١٩٦٩م) ١ /١٥

وقال ابن جني ت ٣٩٢ ه: البناء "لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك فيه من العوامل"(١)

– وجه الاتفاق والاختلاف :

الفارق بين الدلالات السابقة ، يعني ما قالها ابن مالك وغيره ، في أغلبه متوقّف على تناولهم للمسألة باعتبارها أمرًا معنويًّا من جانب أو أمرًا لفظيًّا من جانب آخر ، وبالتالي كل ما وردت في صددها ما عدا كلام ابن مالك ، كلّها اتخذت توجّهًا معنويًّا.(٢)ومن تلك الدّلالات ، دلالة ابن الأنباري ت ٥٥٧٧(٣)، وكذلك ابن عصفور ت٥٦٦٩(٤) وغيرهما.

– التعقيب على المسألة :

والحاصل : أن تناول النحاة لدلالة البناء ارتكز أساسًا على أمرين أساسيين : أحدهما معنوي وثانيهما : لفظي ، فتميز ابن مالك بالتوجّه اللّفظي.

1- الخصائص ، (باب القول على البناء) مرجع سابق ١ / ٣.

2- حسن مطر ، مصطلحات نحوية ، (الموسوعة الشاملة) ، ص ٢٧٦.

٣- ينظر : ابن الأنباري ، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجة البيطاري ، ط١ (المجمع العلمي العربي بدمشق ٥١٣٧٧/ ١٩٥٧م) ص١٩ .

٤- ينظر : ابن عصفور ، **المقرب** ، تحقيق : صلاح سعد محمد المليطي ، ط١ (القاهرة : درا الآفاق العربية٥١٤٢٧/٢٠٠٦م) ص٢٤٠ .

المطلب الثالث

المثنى

يقول المصنّف : "التثنية جعْل الاسم القابل دليل اثنين ، متّفقين في اللّفظ غالبًا ، وفي المعنى على رأي "(١).

- تحليل النص :

يستنبط كذلك من هذه الدلالة أن المثنى(٢) هو :

١- **(جعل الاسم)** : استئناف الدّلالة بهذا اللّفظ أعمق من استئنافها بلفظ (جعل الواحد) لأن الاسم الذي يكون مثنّى قد يكون مفردًا نحو قلمٌ ، وقد يكون جمعًا كأقلام ، وقد يكون غير ذلك ، فالقول إذًا جعل الواحد بدون تحديد الاسم لا يكون مانعًا شافعًا مقنع الدلالة .

٢- **(القابل دليل اثنين)** : تنبيه على أن من الأسماء ما لا تقبل التثنية ، مثل المثنّى ، والمجموع على حدّه من أجل الثّقل ، والآحاد الذي لا نظير لها ، وأسماء العدد غير مائة وألف .

٣- **(متفقين في اللفظ غالبا)** : أن يكون بعد تكوينه مثنّى متفقين في اللّفظ فما خرج عن ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه ، مثل قول القائل : القمران ويعني به الشمس والقمر.(٣)

٤- **(وفي المعنى على رأي)** : دلالة على أن اتفاق اللّفظين وإن كان الغالب والمقيس عليه ، يقابله رأي آخر أقل منه ، وهو كونهما متّفقين من حيث المعنى دون اللفظ كعين ناظرة وعين نابغة.

1- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب إعراب المثنى والمجوع على حده) ، ١/ ٥٩

٢- ينظر : أبو حيان ، **التذييل والتكميل** ، (باب إعراب المثنى والمجموع على حده) ، مرجع سابق ، ١/ ٢٤١.

3- ينظر : المرجع السابق : ٥٩- ٦٢.

وظاهر كلام المصنف في الشرح أنه لا يمنعه ، لأن أصل التثنية والجمع هو العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار .

الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

في اللغة : ثنىيت الشيء جعلته اثنين ، أو ضعّفته ، وجاء القوم مَثْنى مَثْنى ، أي اثنين اثنين.(١)

واصطلاحا : عرفه ابن بابشاذ ت ٤٦٩ھ :"بأنه ضمّ شيء إلى شيء مثله ، كقولك الزيدان والزيدون"(٢)

- وجه الاتفاق والاختلاف :

من تأمّل الصّيغتين السابقتين أدرك بنفسه أنهما تختلفان في الشّكل ؛ لأن الجنس الذي اختاره ابن مالك للدّلالة على التثنية لم ينل شهرة عند النحاة مما ناله جنس الضمّ الذي استخدمه ابن بابشاذ للتعبير عن دلالة المثنى ، فقد اتبعه علماء أجلاّء منهم ابن يعيش ، وابن عصفور.

- التعقيب على المسألة :

إن التثنية تدلّ على جعل الاسم القابل دليل اثنين ، فقوله : (جعل الاسم) في حدّ المثنى أولى من قوله : (جعل الواحد) وهو تحديد يختلف لفظًا عن تحديد سيبويه لما يقول :"واعلم أنك إذا أثنيت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف لين والمد...وتكون زيادة الثانية نونا"(٣)ودلالات غيره من النحاة واللغويين ، مثل ابن جني : "اعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال ، فإذا ثنّيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفًا ونونًا...فإذا جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحة

١- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة ثنى) مرجع سابق ٥١٣ .

٢- ابن بابشاذ ، **شرح المقدمة المحسبة** ، تحقيق خالد عبد الكريم ، ط١ (كويت : المكتبة العصرية ١٩٧٧م) ١/ ١٩٠، وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري.

٣- الكتاب لسيبيويه ، (باب مجاري الكلمة في اللغة العربية) ١/ ١٧.

ماقبلها"(١)وغيرهما أمثال : ابن الأنباري ت٥٧٧ه في كتابه أسرار العربية(٢)، وابن عصفور في كتابه شرح الجمل.(٣)

١- ابن جني ، أبو الفتح ، **اللمع في العربية** ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، د.ع.ط (عمان : دار مجلاوي للنشر والتوزيع) ، ١٩٨٨م) ، ص٢٤.

٢- ينظر : ابن الأنباري ، **أسرار العربية** ، (باب الإعراب والبناء) ، ص ٤٧.

٣- ينظر : ابن عصفور ، أبو الحسن ، **شرح الجمل** ، تحقيق : فواز الشعار ، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية) ، 1419ه/ 1998م) ج١/ ٦٨.

المطلب الرابع

الجمـــــــــــــــــــــع

يقول المصنّف: " واجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين – كما سبق –".(١)

- تحليل النص :

يستفاد من هذه الدلالة أن الجمع هو(٢):

١- (جعل الاسم) : كلمة (الجعل) من مميزات المصنّف ، وشرحها بأنه تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداءً ، فبذلك تخرج أسماء الجموع ، ونحوها ، مثل : شعب ، وقوم ؛ لأنها من حيث المعنى خاصة بالجمع .

٢- (القابل دليل ما فوق اثنين) : دليل على أن من الأسماء ما لا تقبل الجمع كما سبق ذكره في دلالة المثنى ، ودليل على أن أقل الجمع ثلاثة .

- الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

الجمع في اللغة : من جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعًا وجمّعه وأجمعه فاجتمع واجمع.(٣) وفي معجم الوسيط وردت كلمة (الجمع) فدلت على جمع المتفرق جمعاً ، يعني ضمَّ بعضَه إلى بعض فهو جامع وجموع أيضا ، ومجمع ، وجماع ، والمفعول مجموع ، وجميع.(٤)

1- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب إعراب المثنى والمجموع على حده) ، مرجع سابق ١/ ٦٩

2- المرجع السابق ١/ ٦٩-٧١.

٣- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة جمع) ، مرجع سابق٦٧٨.

٤- المعجم الوسيط ، (مادة جمع) ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.

واصطلاحا : عرّفه ابن عصفور بأنه :"ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون الموجب للتسمية فيهما واحد".(١)

- وجه الاتفاق والاختلاف :

فيتضح بهذه الدِّلالتين أن المصنّف اختص بعباراته عند تحديد مصطلح الجمع باستخدام (جعل الاسم القابل) ؛ لأن الاسم على شكلها المختلفة قد تقبل دخول الجمع وقد لا تقبلها ، وبعضها قد تكون موضعة على شكلها مثل أسماء الجموع ، بخلاف ابن عصفور الذي استخدم جنس (الضمّ) لكن المضمون ظل متقاربا مع بقاء نوع من الاختلاف ؛ لأن ابن عصفور عني بصيغته (ضمّ اسم) ما لا يقبل صيغة الجمع مثل الفعل والحرف ، وابن مالك عني بجنسه تحديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء كما سبق ذكره.

وثمة اقتبس ابن مالك من سيبويه قوله : (المجموع على حدّه) فكلمة حدّه(٢)، يدلّ على أن الجمع يحدّ على حدّ المثنى ، ومعناه أنه يسلم فيه الواحد كما يسلم في التثنية ، وأنه يلحقه حرف علّة ونون كما يلحق في التثنية ، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والجرّ كما يحدث ذلك في المثنى.(٣)

- التعقيب على المسألة :

ويخلص من هذه المسألة : أن الجمع يدلّ على ما فوق اثنين ، وهذا الشكل هو ما ورد عند ابن الأنباري ت٥٧٧ه(٤).

١- شرح الجمل لابن عصفور ، (باب التثنية والجمع) ، مرجع سابق، ٨١/١.

٢- الكتاب لسيبويه ، مرجع سابق ، ١٨/١.

٣- التذييل والتكميل لأبي حيان ، (باب إعراب المثنى والمجموع على حده) ، مرجع سابق ، ١/ ٢٢٠.

٤- ينظر : ابن الأنباري ، **أسرا العربية** ، (الباب الخامس : باب التثنية والجمع) ، مرجع سابق ٤٨.

المبحث الثالث

المعارف ودلالاتها

والمعارف : " ما وُضع ليدلّ على شيء بعينه ، وهي المضمرات ، والأعلام ، وما عرّف باللّام ، والمضاف إلى أحدهما" (١)

ويتكون من ستة مطالب :

المطلب الأول

المعرفة والنكرة

يقول المصنّف : " الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة : مضمر ، وعلم ، ومشار به ، ومنادى وموصول ، ومضاف ، وذو أداة ، والنكرة ما سوى المعرفة".(٢)

- تحليل النص :

يلاحظ من هذه الدّلالة أن المصنف ذكر أنواع المعرفة والنكرة دون أن يتطرّق إلى مدلولهما أي إلى حدّهما ؛ لأنها به تميزت هذه المسألة عند كثير من النحاة ؛ لأن التعرّض لحدّهما بدا صعب الاستدراك بدون أنواعهما ، ولأن من الأسماء ما تكون معرفة لفظًا ونكرةً معنًى ، وما تكون معرفةً معنًى ونكرةً لفظًا ، نحو : كان ذلك عامًا أول وأول من أمس ، فمدلولهما معيّن لكنهما ما

1- الشريف الجرجاني ، التعريفات ، (المعرفة) ، مرجع سابق ١٨٥.

٢- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب المعرفة والنكرة) ، مرجع سابق ، ١١٥/١.

استعملا إلا نكرتين ، وكواحد أمّه وعبد بطنه ، خصّهما بعض العرب للمعرفة وبعضهم للنكرة.(١)

فإذا سُلّم هذا التنويع والتكامل التي تقع بين المعرفة والنكرة ، يرى المصنّف من المستحسن أن يكون تحديد مدلولهما بأقسامهما أولى من تعريفهما ، فما ترتّب تحت المعرفة تكّون من عكسها أقسام النكرة.

– الدّلالة المعجميّة والاصطلاحيّة :

يعنى بالمعرفة في اللغة في أغلبها على حصيلة التعلّم ، وفي اصطلاح النّحاة على ضدِّ النّكرة.(٢) وبالنّكرة : إنكار الشّيء ، وعند النحّاة : ضدّ المعرفة.(٣)

واصطلاحا : عرّفهما المبرّد ت ٢٨٥ه بقوله : "ما وضع على شيء دون ما كان مثله نحو : "زيدٌ وعبد الله" (٤) والنّكرة : " هو الاسم الواقع على كلّ شيء من أمّته ، لا يخصّ واحدًا من الجنس دون سائره ، نحو : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائطٌ ، وأرضٌ"(٥)

– وجه الاتفاق والاختلاف :

يُلاحظ من دلالة المبرّد ودلالة ابن مالك شيئًا مهمًّا ، يعتبر نقطة الالتقاء بينهما ، فالمبرّد تصدّى لها بذكر حدّهما.

1- ينظر : المرجع السابق ، ١/١١٥- ١١٩.

٢-إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، **معجم الوسيط**، (المعروف) ، مرجع سابق ، ص ٦٩٦.

٣- المرجع السابق ، (مادة نكر) ص٩٥٢.

4- المقتضب ، مرجع سابق ١٨٦/٣.

5- المرجع السابق ، ٢٧٦/٤.

وأتبعه في ذلك الزّجاجيّ ت ٣٤٠ه.(١) وابن جني(٢) والزمخشري(٣)، وغيرهم ، وابن مالك تصدّى لها بذكر أقسامها فما ترتّب تحت المعرفة تكون النّكرة عكس ذلك .

– التّعقيب على المسألة :

ويخلص من هذه المسألة ، أنّ المعرفة تقابلها النّكرة ، وتدلّ على المضمر والعَلم والمشار به والمنادى، والموصول ، والمضاف ، وذو أداة ، وأما النّكرة تدلّ على عكسها والتّعرض لحدّهما مستحيل دون استدراك أنواعهما ، لأن من الأسماء ما تكون معرفةً لفظًا ونكرةً معنًى ، وما تكون معرفةً معنًى ونكرةً لفظًا ، على رأي المصنّف ، ووافقه السّيوطي وعقّب عليه أبو حيان في كتابه التذييل أنه لا يعدو أن يكون كلامًا ظاهريًّا خاليًا من التّحقيق.(٤)

١- ينظر : الزجاج ، **الجمل في النحو** ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط١ (بيروت: دار الأمل ١٤٠٤ه/١٩٨٣م) ص ١٧٨.

2- ينظر : ابن جني ، اللمع في العربية ، (المعرفة والنكرة) ، ص٧٤.

3- ينظر : الزمخشري ، **المفصل في علم العربية** ، مرجع سابق٦.

٤- ينظر : **التذييل والتكميل لأبي حيان** ، (باب المعرفة والنكرة) ٢/١٠٧-١٠٨ .

المطلب الثاني

المضـــــــــــــــــــــمر

يقول المصنّف (رحمه الله تعالى) : "وهو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته".[1]

- تحليل النص :

سماه ابن مالك بالمضمر كما سماه البصريون ، والكوفيون سماه المكنى ، وعندهم لا فرق بينهما، لكن البصريين يرون أن المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنّى، وليس كل مكنّى مضمرًا.[2] ، ويرى ابن مالك أن ذكر (الوضع) مخرج للمنادى ، والمضاف ، وذي الأداة ، و(التعيين) يعني (المعرفة) ، مخرج لجميع النكرات ، وأن المشعر بالتكلّم والخطاب والغيبة مخرج لبقية أنواع المعرفة مثل : العلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، بدليل أن كل واحدة منها لا تختص بواحدة من أحوال الثلاث ، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل ، بخلاف المضمرات فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.[3]

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب المضمر) ، مرجع سابق، ١٢٠/١.

٢- ينظر : أبو حيان ، **التذييل والتكميل** ، (باب المضمر) ، مرجع سابق ١٢٨/٢.

3- ينظر :ابن مالك **شرح التسهيل** ، (باب المضمر) ، مرجع سابق، ١٢٠/١.

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

الضّمير لغة : "السرّ وداخل الخاطر ، والجمع الضّمائر ، الليث : الضّمير الشّيء الذي تضمره في قلبك ، تقول : أضمرت صرف الحرف إذا كان متحركًا فأسكنته ، وأضمرت في نفسي شيئًا ، والاسم الضمير ، والجمع الضمائر ، والمضمر : الموضع".(١)

واصطلاحًا : عرّفه ابن هشام في أوضح المسالك بقوله :" المضمر أو الضّمير : اسمان لما وضع لمتكلم كأنا ، أو لمخاطب كأنت ، أو لغائب كهو ، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى ، وهو الألف والواو والنون ، كقوما وقاما ، وقوموا ، وقاموا ، وقمن"(٢)

– وجه الاتّفاق والاختلاف :

يبدو للمتأمّل في التّعريفين أنّهما متقاربان في المضمون ؛ لأنهما مشتملان على عناصر أساسية تحدّد الأركان التي قامت عليها التّعريف منها : الوضع ، للدّلالة على المتكلّم ، والمخاطب ، والغائب وإن كان ابن مالك كمعتاده حبّذ الاستقلال بزيادة كلمة (تعيين مسماه) ، لكن أبا حيان يرى أن تعيين المسمّى يشتمل على جنس سائر المعارف ، بدليل أن كل معرفة يعيّن بمسمّاه ، وليس
بالوضع ، وأنما ذهب إليه المصنّف هي حالته في الإفراد قبل التركيب.(٣)

فما قاله أبو حيان قد يقبل ، لأن المنادى ، والمضاف ، وذي الأداة في حالتهم الإفرادية لاتعيّن مسمّاهم تعيينًا واضحًا إلاّ بعد تركيبها ، فصار التركيب دخيلًا عليهم ، وليس وضعًا لهم ، لكن

1- لسان العرب، (مادة ضمر) ٢٦٠٧.

٢- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت: المكتبة العصرية) ٨٣/١

٣- التذييل التكميل ، مرجع سابق (باب المضمر) ١٢٩/٢.

يرفض ؛ لأن المصنف أراد بالتعيين هنا : جعل المفهوم معاينا للسامع ، أو في حكم المعاين ، فذكره مخرج للنكرات ، فيفهم إذًا أن قصده هو بعدما جعل معاينا ، أو في حكمه.

- التعقيب على المسألة :

يخلص من هذه المسألة أن المضمر ، أو الضّمير ، أو المكنّى ، نوع من أنواع المعرفة يعيّن مسمّاه بخلاف النّكرة ، ويشعر بتكلّمه ، أو خطابه ، أو غيبته ، بخلاف أخواتها في المعرفة ، هكذا ما تناوله ابن مالك ، وأتبعه في ذلك ابن هشام(١)

1- ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، (هذا باب المعرفة والنكرة) ، مرجع سابق ، ٨٣/١.

المطلب الثالث

اسم العلـــــــــــم

يقول المصنّف :" وهو المخصوص مطلقًا غلبةً أو تعليقًا بمسمًّى غير مقدر الشياع أو الشائع الجاري مجراه" (١)

- تحليل النص :

يستفاد من هذه الدلالة الاصطلاحية أن اسم العلم (٢):

١- **(هو المخصوص)** : يخرج به اسم الجنس ، فإنه شائع غير مخصوص ، وعقّب أبو حيان على المصنّف ألا أن القاعدة في الحد أن يؤتى به فصلاً ثم يميّز المحدود من غيره ، ومنهج المصنّف يخالف ذلك لأنه اعتاد أن يذكر الجنس ثم يخصّصه بمميزاته.

٢- **(مطلقًا)** : أخرج به المضمر ، مثل : أنا ، وذا ، لأنهما قد يختصا باعتبار ، ولا يختصا باعتبار آخر.

٣- **(غلبة أو تعليقًا)** : أي تخصيص شيء باسم قصدًا ، كزيد ، ومكّة ، أو لتخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقًا ، كتخصيص عبدالله بابن عمر.

٤- **(بمسمّى غير مقدر الشياع)** : مثل الشمس والقمر ، مخصوصان.

٥- **(الشائع الجاري مجراه)** : هو أن يسير أُسامة مجرى الأسَد ، وذُؤالة مجرى الذّئب ، وشبوة مجرى العقرب ، وهي وما يشبهها من عبارات أعلام في اللّفظ ، نكرات في المعنى.

1- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب الاسم العلم) ، مرجع سابق ، ١٧٠/١

2- المرجع السابق ، ١٧٠/١.

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

العَلَم لغة : " المنار ، قال ابن سيدة : والعَلامة ، والعلم الفصل يكون بين الأرضين والعَلامة ، والعَلَم : شيءٌ ينصبّ في الفلوات تهتدي به الضالة ، والعَلم : الجبل الطّويل"(١)

واصطلاحا :"وهو نوعان : جنسي ، وشخصيّ ، وهو اسم يعيّن مسمّاه تعيينًا مطلقًا" (٢)

– وجه الاتفاق والاختلاف :

يستنبط الباحث المتنبه في هاتين الدّلالتين أنهما متقاربتان جدًّا في المضمون مع الفرق أن ابن مالك زاد خاصيّة الغلبة ، والمعلّق بالشائع ، والشائع الجاري مجراه ، بخلاف ابن هشام فقد اكتفى بذكر المطلق ، ودلالته أشبه بكثير بدلالة الأشموني(٣).

– التعقيب على المسألة :

يُخلص من هذه المسألة أنّ العَلَم يدلّ على الاسم المخصوص المطلق ، وزاد ابن مالك على المطلق كونه دالًّا بالغلبة ، أو بالتّعليق ، أو بالشّائع ، فاستخدامه كلمة التّعليق جعله يلمس ولو بجانب ما قاله الزمخشري والزجاجيّ في دلالة العَلَم ، فقد ورد عند الزمخشري :"العَلم هو ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، ولا يخلو أن يكون اسمًا "كزيد" أو كنية "كأبي عمر" أو

1- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة علم) ٣٠٨٤.

2- ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، (هذا باب النكرة والمعرفة) ، مرجع سابق ١٢٢/١.

٣- ينظر : الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية بن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي١٣٧٥ه/١٩٥٥م) ٥٨/١.

لقبا"(١)، وقال الزجاجي :" فهو ما عُلّق في أول أحواله على مسمّى بعينه في جميع الأحوال من غيبةِ ، وتكلّمٍ وخطابٍ"(٢)

1- ابن يعيش ، **شرح المفصل للزمخشري** ، (فصل تعريف الاسم وخصائصه) ، مرجع سابق ٩٣/١

2- ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، (باب النعت) ، مرجع سابق ، ١٥٢/١

المطلب الرابع

اسم الموصول

يقول المصنّف : " وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية أو إنشائية".(١)

- تحليل النص :

يستفاد منهنا أن اسم الموصول :

١- **(هو من الأسماء)** : والمقصود به في هذا الدّرس هو الموصول الاسميّ الذي يحتاج إلى عائد ، والذي يتعيّن بمسمّاه ، ليست الموصولات الحرفية.

٢- **(ما افتقر أبدا)** : بخلاف الحرفي الذي لا يفتقر إلى عائد أبدًا ، وبخلاف النّكرة الموصوفة بجملة ؛ لأنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد ، لكنّها مُوضعٌ في الأصل لمفرد تؤول الجملة به ، ويغني ذكر المفرد عنها ، فالافتقار في الحقيقة تؤول به لا إليها وإن صدق في الظاهر أنها مفتقَرٌ إليها ، فلا يصدق على الافتقار أنه كائن أبداً ، بخلاف الموصول الاسمي الذي يفتقر إلى عائدٍ أبدًا عند ذكر الموصول.

٣- **(إلى عائد)** : أخرج به : "حيث" و" إذ" و" إذا" لأنها مستغنية عن العائد ، وإن كانت مفتقرة إلى جملة.

٤- **(أو خلَفه)** : سواء افتقر الاسم إلى العائد ، أو خلفه ، أي استغنى عنه ، ليقوم مقامه قرينة تدلّ عليه ، أو ظاهر يقوم مقامه.

١- ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، (باب الموصول) ، مرجع سابق ، ١٨٦/١.

٥- **(وجملة صريحة أو مؤولة)** : تكون الجملة مؤولة إذا وقع موقعها ظرف أو حرف جرّ وعندئذ وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، مثل : قام الذي عندك ، أو قام الذي في الدار ، وإذا وقعت الصلة صفة موصولًا بها الألف واللّام يجب تأويلها بفعل وتعمل حينئذ ماضية المعنى ، وحاضرته ومستقبلته ، مثل : مررت بالضارب.(١)

٦- **(غير طلبية)** : لأنّ الجملة الطلبيّة في أغلبها طلب أمر ، فمعناه لا تصل مع التلفّظ بها فالأحرى ألا يتحصّل بها وضوح غيرها ، لأنّ الغرض من الصّلة تحصيل الوضوح للموصول ، وما ذهب إليه المصنّف هو ما ذهب إليه الجمهور ، لكن الكسائيّ ذهب إلى جواز جملة الأمر والنهي ، مثل اضربه ، أو لا تضربه ، وذهب المازنيّ إلى جواز جملة الدّعاء إن كانت في صيغة الخبر فحكمها عنده ، حكم جملتي الأمر والنهي عند الكسائي ، فيجوز عنده قولك : الذي يرحمه الله زيد. (٢)

٧- **(أو إنشائية)** : لا يصلح كونها صلة كذلك ، لأنّ حصول معناها مقارن لحصول لفظها ، فيستدلّ المصنّف على أنّ الصّلة معرَّفة ، والموصول معرَّف ، فلا بدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.(٣)

- الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

اسم الموصول لغة : "من وصل ، وصلت الشّيء وصلًا وصلةً ، والوصل ضدّ الهجران ، قال ابن سيدة : الوصل خلاف الفصل ، ووصل الشّيء إلى الشّيء وصولًا وتوصّل إليه : انتهى إليه وبلغه".(٤)

1- ينظر : ابن مالك شرح التسهيل ، ١/ ١٨٦- ١٨٧.

٢- ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ، (باب الموصول) ، مرجع سابق ، ٧/٣.

3- ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب الموصول) ، مرجع سابق ١٨٧/١.

4- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة وصل) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٥٠.

واصطلاحا : عرّفه الزبيديّ ت ٣٧٩ه بقوله :" اعلم أن من الأسماء ما لا يتمّ بنفسه حتّى يوصل بغيره ، فيكون اسمًا... ولا بد أن يكون في الصّلة ذكر من الموصول يرجع إليه ويتعلّق به" (١)

– وجه الاتفاق والاختلاف :

من تأمّل المضمونين ، رأى أنّهما متقاربان ، لكنّ ابن مالك كمعتاده وحبه للاستقلال زاد "قيد الدوام والتأبيد في حاجة اسم الموصول إلى الصلة والعائد أي الموصول"(٢) قد لا تجد عند من سبقه إلاّ من اتبعه مثل الأشموني(٣)، والصبّان(٤)

– التعقيب على المسألة : يخلص من هذه المسألة أن اسم الموصول أسماء تحتاج أبدًا إلى الصّلة والموصول ، وهو ما سمّاه ابن مالك بالعائد وما خلفه ، وهما أساس مضمون الدّلالات التي وردت في صدده مثل دلالة ابن الحاجب(٥)، وابن الناظم ت ٦٧٦ه(٦)

١- الزبيدي ، أبو بكر ، **الواضح في علم العربية** ، تحقيق :عبد الكريم خليفة، ط٢ (أردن: دار جليس الزمان ٢٠٠١م) ١٥٠

2- الموسوعة الشاملة ، **مصطلحات نحوية** ، علي حسن مطر،٣٣٧.

3- ينظر : الأشموني ، **شرح الأشموني على الألفية** ، (الموصول) ، مرجع سابق ٦٦/١.

4- ينظر : الصبان ، **الحاشية على شرح الأشموني** ، (الموصول) ، مرجع سابق ، ٢٣٧/١.

5- ينظر : **شرح الرضي على الكافية** ، (الصلة وشروطها والعائد وحكمه) ، مرجع سابق،١٩٩/١.

٦- ينظر : ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على الألفية**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م)٥٤.

المطلب الخامس

اسم الإشارة

يقول المصنّف : " وما وضع لمسمّى وإشارة إليه "(١)

– تحليل النص :

يستفاد من كلام ابن مالك أن اسم الإشارة هو : **(ما وضع لمسمَّى وإشارة إليه)** دليل على أنّ اسم الإشارة نوع من أنواع الأسماء الموضعة لتعيّن مسمّاه ، وبالإشارة إليه تخصيص لجنسه عن سائر أجناس المعرفة ، مثل : ذا محمد.(٢)

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

الإشارة لغة : أشار يشير إشارةً ، أشار الرجل يشير إشارةً : إذا أومأ بيديه ، ويقال شورت إليه بيدي ، وأشرت إليه أي لوّحت إليه وألحت أيضًا ، وأشار إليه باليد: أومأ وأشار عليه بالرأي، وأشار يشير إذا وجّه الرأي.(٣)

واصطلاحا : عرّفه ابن الحاجب بقوله:"ما وضع لمشار إليه وهي خمسة"(٤)

١- أبو حيان ، **التذييل والتكميل لأبي حيان** ، مرجع سابق ، ٣/ ١٨١ ، (هذا النص ورد في التذييل و لم يرد في شرح التسهيل) .

2- ينظر : المرجع السابق ، ١٨١/٣

3- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (مادة شَوَر) ٢٣٥٨.

4- الكافية شرح الرضي، (اسم الإشارة)، قسم٢/ مجلد١، مرجع سابق، ص ١٨٤.

- وجه الاتفاق والاختلاف :

القارئ يلمح من دلالة ابن مالك تعميمٌ وتخصيصٌ ، عمّم باسم الإشارة بالجنس الذي ينتمي إليه يعني جنس المعرفة ، وخصّصه بوظيفته التي يتميّز بها ، وهي الإشارة ، بخلاف دلالة ابن الحاجب فقد عمَّم بدون تخصيص مما دفع الرضيّ إلى زيادة البيان عند شرحه "بأن المضمرات وجميع
المظهرات ، وخاصّة ما فيه لام العهد ، داخلة في الحدّ ؛ لأنّ المضمر يشار به إلى المعهود عليه ، والمظهرات إن كانت نكرةً يشار بها إلى واحد من الجنس غير معيّن وإن كانت معرفة فإلى واحد معيّن."(١).

- التعقيب على المسألة :

يخلص من هذه المسألة أنّ اسم الإشارة هو الموضع ، والمعيّن لمسمّاه ، والإشارة إليه ، أي والمشار به ، وقد اتبع ابن مالك في هذا الحدّ ابن هشام ت ٧٦١ه(٢)، والأزهري ت ٩٠٥ه (٣).

1- الرضي ، شرح الكافية ، مرجع سابق ، ق٢/م١/ ١٨٤.

2- ينظر : شرح اللمحة البدرية ، (أسماء الإشارة) ، مرجع سابق ، ٣٤٧/١.

3- ينظر : الأزهري ، شرح الأزهرية ، مرجع سابق ، ٩٢،.

المطلب السادس

المعرَّف بالأداة

يقول المصنف :"وهي "أل" لا اللّام وحدها ، وفاقًا للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها "أم" وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه".(١)

- تحليل النص :

هذا تنويع آخر من المصنّف في طريقه لتحديد دلالة المصطلح ، فبدلاً من أن يحدّد المصطلح على ما أَلِفه في سابق الدّلالات ، شرع بذكر الأصحّ عند سابقيه الخليل وسيبويه في تسميته فقال : (وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه) وهذا دليل على أنّ الصّحيح في تسمية المعرّف بالأداة هو "أل" لا اللّام وحدها ، ولا الألف واللّام ، وأن المعبّر بهما تاركٌ لما هو أولى ، حتى روي عن ابن جني أن الخليل كان يسميها ب"أل" ولم يكن يسمّيها ب "الألف واللام"، كما لا يقال في قد " القاف والدال"، واتبعه تلميذه سيبويه ، واختلفا فيما إن كانت همزتها زائدة أم أصلية ، فذهب الخليل إلى أنها أصلية ، وأنها مقطوعة في الأصل كهمزة: "أم"، و"أن"، وذهب سيبويه إلى أنها زائدة ، مثل همزة "اسمع"، ثم في نهاية المسألة رجّح ابن مالك رأي الخليل لسلامته من مخالفة الأصل ، وموجبة لعدم النظائر.(٢)

١- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب المعرّف بالأداة) ، مرجع سابق ، ٢٥٣/١.

٢- المرجع السابق ، ٢٥٣/١- ٢٥٧.

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

المعرّف لغة :" التعريف : الإعلام ، والتعريف أيضا : إنشاد الضالة ، وعرّف الضالة نشدها" (١)

اصطلاحا : يعرف الزجاجي المعرّف بالألف واللّام بأنه : "هو كلّ اسم يكون معرّفة وفيه ألف واللّام ، فإذا زالت عنه صار نكرة"(٢)

– وجه الاتفاق والاختلاف :

فالمتأني في المسألة ، يدرك فرقًا بين العالمين في كيفية تناولهما لهذه الدّلالة ، فابن مالك ومن اتّبعه مثل ابن هشام(٣) ، والأشموني(٤) ركّزو على الأداة أي تصدَّوا للمصطلح بتعيين المعرَّف ، أهو "أل" برمتها أم هو "اللام" وحدها أم الألف وحدها ؟ فذهب الخليل إلى أن المعرّف هو "أل" برُمَّتها والألف أصليّةٌ لا زائدة ، وذهب تلميذه سيبويه إلى أن المعرَّف هو "أل" برُمَّتها والألف زائدة ، وذهب أغلب النحويين إلى أن المعرّف هو اللّام وحدها ، وذهب المبرّد إلى أنه الألف وحدها واللّام زائدة ، فرقًا بين همزة الاستفهام ، والهمزة المعرّفة.(٥)

1- ابن منظور ، لسان العرب ، (مادة عرف) ، مرجع سابق ٢٨٩٨.

2- شرح الجمل لابن عصفور ، (باب النعت) ١٥٢/١.

3- ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (باب النكرة والمعرفة) ، مرجع سابق ١٧٩/١.

4- ينظر : الأشموني ، حاشية الصبان ، (المعرف بأداة التعريف) ، مرجع سابق ٢٨٢/١.

٥- ينظر : المسألة في حاشية أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ٢٨٢/١ ، وفي تمهيد القواعد ، مرجع سابق٨١٩/٢.

أما الزّجاجيّ فقد تصدّى للمسألة بذكر حدِّها كما تصدّى له الزمخشري[١]وأيّده ابن يعيش في شرحه بقوله :" اعلم أنّ هذه الأسماء التي ذكرها بالألف واللّام من قبيل الأعلام في الشُّهرة ، وإفادة التّعريف"[٢]

- التعقيب على المسألة :

وأخيرًا يستنتج من هذه المسألة أن المتناول لدلالة المعرَّف بالأداة كما سمّاه ابن مالك هو أن يدلّ على "أل" برمَّتها ، وأن تكون الألف منها أصليّة ، كما ذهب إليه الخليل.

1- ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (فصل دخول لام التعريف على الأعلام) ، مرجع سابق، ١/ ١٢٧.

2- المرجع السابق ، ١٢٧/١.

المبحث الرابع

المرفوعات ودلالاتها

المرفوعات : "هي مجموعة الأسماء التي لا تأتي إلا مرفوعة"(١) أو" ما اشتمل على علم الفاعلية"(٢)

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

المبتدأ

يقول المصنّف (رحمه الله تعالى) : "وهو ما عدم حقيقةً أو حكمًا عاملًا لفظيًّا من مخبرٍ عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك".(٣)

– تحليل النص :

1- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

2- الشريف الجرجاني ، التعريفات ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.

٣- ابن مالك شرح التسهيل ، (باب المبتدأ) ، مرجع سابق، ١/٢٦٧.

يستنبط من الدلالة السابقة أن المبتدأ (١):

١- **"هو ما عدم عاملًا لفظيًّا"** : ترك جنس الاسم ، واستخدم جنس (ما) بسبب أن المبتدأ قد يكون اسمًا ، مثل قوله :"زيد كاتب" وقد يكون غير اسم، مثل قوله تعالى:
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾(٢)تقديره : (صيامكم).

٢- (أو حكمًا) : أخرج بذكره المبتدأ المجرور بحرف زائد ، نحو قوله تعالى﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾(٣)فخالق مبتدأ ، و (من) حرف زائد ، وهو معدوم عدمًا حُكميًّا لا عدمًا حقيقيًّا ، وإشعار على أنّ للمبتدأ عاملًا معنويًّا ، وهو الابتداء.

٣- (مخبر عنه) : دليل على أنّ المبتدأ ينقسم إلى قسمين : مخبر عنه ، وغير مخبر ، واستخراج لأسماء الأفعال ، والفعل المضارع العاري من ناصبٍ وجازمٍ ، ومنع لدخول ما لا يقصد دخوله.

٤- (أو وصف سابق) : المراد بالوصف ، مثل : ضارب ، ومضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطّراد ، وقيّد بالوصف إخراجًا لنحو : الزيدان قائم أبواهما.

ثم قيّد ب(رافع) دون إضافته إلى فاعل ، و(بالمرفوع بالانفصال) أنّ المرفوع بالوصف لا يسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كان منفصلًا.

٥-(الابتداء كون ذلك) : إشارة إلى ما عدم عاملاً لفظيًّا ، **وقوله** : **(بكذلك)** إشارة إلى القيود التي قيّد بها كلّ واحد من قسمي المبتدأ.

– الدلالة المعجمية والاصطلاحية :

1- ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١/٢٦٧ – ٢٧١.

2- سورة البقرة ، الآية ، ١٨٤

٣- سورة فاطر ، الآية : ٣.

المبتدأ لغة : "بدأت: ابتدأت، وأبدأت بالأمر بدءًا: ابتدأت به، وبدأت الشّيء: فعلته ابتداءً".(١)

واصطلاحا: عرّفه إمام النحاة سيبويه بقوله:" هو كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام "(٢)

- وجه المخالفة والاتفاق:

من تعمّق النّظر في الدّلالتين السّابقة الذّكر يدرك أنّ ابن مالك اختار جنس (ما) لتحديد دلالة المبتدأ، فهو جنس عام يشمل الاسم وغير الاسم ؛ لأن المبتدأ قد يكون اسمًا ، مثل قوله:"زيد كاتب" وقد يكون غير اسم تقديرا، مثل قوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾(٣) تقديره : (صيامكم) ، وقد استخدم ابن السّراج هذا الجنس قبله(٤)، لكنّ سيبويه وجماعة من النحاة المتقدّمين منه والمتأخرين استخدموا جنس (الاسم) مثل الزمخشري(٥) ، وابن يعيش (٦) ، وابن هشام(٧)، وصاحب النّحو الوافي عباس حسن ت ١٣٩٨ه(٨).

- التعقيب على المسألة :

1- ابن منظور ، لسان العرب (مادة بدأ) ٢٢٣.

2- سيبويه ، الكتاب ، مرجع سابق ، ١٢٦/٢

3- سورة البقرة ، الآية : ١٨٤

4- ينظر : ابن السراج ، الأصول ، (باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني) ، مرجع سابق ١/ ٥٨

5- ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش (ذكر المرفوعات) ، مرجع سابق ٢٢١/١.

6- المرجع السابق ،٢٢١/١.

7- ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، (باب المبتدأ والخبر) ، مرجع سابق ١٨٤/١.

8- ينظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ط٣ (القاهرة: دار المعارف) ٤٤٢/١.

ويخلص من هذه المسألة أنّ المبتدأ هو ما عدم حقيقةً ، أو حكمًا عاملًا لفظيًّا من مخبرٍ عنه أو وصف سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك"[١]، فيرى أن تحديده بهذه الصيغة مخرج عن كل اختلاطات ؛ لأن المبتدأ قد يكون اسمًا، وقد يكون غير ذلك.

المطلب الثاني

الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

يقول المصنّف : " فبلا شرط : كان، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وليس وصار ، وصلة لما الظرفية دام ، ومنفيّة بثابت ، متّصل المنفيّ ، مذكور غالبًا متّصل لفظًا أو تقديرًا ، أو مطلوبة النفي : زال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبرح ، وفتئ ، وفتأ ، وأفتأ ، وونى ورام مرادفتاه" (٢)

- تحليل النص :

تناول المصنّف هذه المسألة بتحديد تقسيماتها ، ووظيفتها ، فبدأ بالذي يعمل بلا شرط وموجب وغير موجب ، وصلة وغير صلة ، وهي : كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات

وليس ، وصار ، ثم الذي يعمل بشرط كونه صلةً لما الظرفيّة المصدريّة ، وهو دام ، مثل : نجاتك

١- المرجع السابق، ١/٢٦٧.

٢- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) ، مرجع سابق ، ١/ ٣٣٣.

ما دام الله ملجأك ، فالذي يعمل بشرط كونه منفيًّا أو منهيًّا عنه ، وهو زال ، وانفكّ ، وبرح، وفتئ وملحقاتها ، كرام ، وونى ، الذي مضارعه يريم.(١)

- وجه الاتفاق والاختلاف :

فالباحث في عرف النّحاة على كيفيّة تناول هذا المصطلح سيدرك أنّ فيه استعمالان ، أحدهما : أن بعض النحاة مثل سيبويه ومن اتّبعه كالمبرّد ، وابن السّراج(٢) ، استعملوا اسم الفاعل واسم المفعول للتّعبير عنه "لأنّ الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدٍ" (٣) ، أو "إن فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحدٍ".(٤)

والآخر: وهو الاستعمال الأشهر ، استعمال الاسم والخبر للتعبير عنه ، وهذا الاستعمال عند ابن مالك "هو الاستعمال الأولى"(٥) ، واتّبعه ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(٦)، وكذلك الأشموني(٧)

- التعقيب على المسألة :

يخلص من هذه المسألة (٨):

1- المرجع السابق ، ٣٣٣/١- ٣٣٥.

2- ينظر : ابن السراج ، **الأصول في النحو** ، (باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني) ، مرجع سابق ، ٧٢/١.

٣- سيبويه ، الكتاب (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) ٤٥/١.

4- المبّرد ، المقتضب ، مرجع سابق ١/ ٨٦.

5- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب الأفعال الرافعة الاسم والناصبة الخبر) ، مرجع سابق ٣٣٧/١.

6- ينظر : ابن هشام ، (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) ، مرجع سابق ٢٣١/١.

7- ينظر : حاشية الصبان ، (الابتداء) ، مرجع سابق ١/ ٣٥٦.

8- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب أفعال المقاربة) ، مرجع سابق ٣٩٨/١.

أولا: أن المصطلح عليه ، فالنحاة قد استعملوها استعمالاً مخالفة فقد أطلق عليها البعض مصطلح الفاعل والمفعول ، وبعض الآخر مصطلح الاسم والخبر ، لكن ابن مالك استخدم صيغة أقرب في المضمون بالاستعمالين ، لكن يختلف عنهما في الشكل بقوله :" الأفعال الرافعة الاسم والنصبة الخبر.

ثانيا: أن المبتدأ والخبر تدخل عليهما أفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر مطلقًا وغير مطلق تسمّى : كان وأخواها ، وأفعال المقاربة ، وإنّ وأخواها.

وزيادة على ذلك ذكر المصنف أفعال المقاربة مستقلّة عن أخواها في باب مستقلّ"لأنّ خبرها تغلب عليها ذكرها جملة فعلية ، مثل: طفق زيدٌ يقرأ ، والأصل فيه أن يقال : طفق زيدٌ قارئاً ، إلاّ أنه من الأصول المرفوضة ، وجملتها ستة عشرة فعلا : ثمانية منها للشروع : طفق وطبق ، وجعل ، وأخذ وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، وخمسة منها للمقاربة لدنوّه من الفعل حقيقة : هلهل ، وكاد ، وكرب وأوشك ، وأولى ، والثلاثة الباقية للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وهي: عسى ، وحرى واخلولق".

المطلب الثالث

كان وأخواها في تحديد الزمن والحدث

يقول المصنف رحمه الله:" ...وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدلّ على زمن دون حدث ، فالأصحّ دلالتها عليهما إلا ليس".(١)

١- ابن مالك ، شرح التسهيل ، (باب الأفعال الرافعة الاسم والناصبة الخبر) مرجع سابق ، ٣٣٨/١.

وبعدما ذكر المصنّف تقسيمات الأفعال الرافعة الاسم والناصبة الخبر شرع في ذكر دلالة كان وأخواتها في تحديد الزمن والحدث ، ودلالتها على زمن وقوع الحدث.

يستفاد من قوله(1) : أنّ الأصحّ في دلالة كان وأخواتها المسماة بالنواقص ما عدا ليس أن تدل على الحدث والزمان معًا ، لا على أحدهما دون الآخر ، كما زعمه جماعة من النحاة مثل ابن جني ، وابن برهان ، والجرجانيّ ، ثم أبطل دعواهم من عشرة أوجه.

ويخلص من كلامه أنّ كان وأخواتها بدون ليس تدلّ على الزّمان والحدث ، ولا تدلّ على الزمان وحده ولا على الحدث وحده كما ذهب إليه مجموعة من اللغويين والنحاة.

1- ينظر المرجع السابق ، ١/٣٣٨-٣٤٠.

الفصل الثالث

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الخاتمة

الحمدلله ربّ العالمين الذي بنعمته تتمّ الصّالحات ، حمدًا يليق بجلاله وعظمته وكبريائه ، ثمّ الصّلاة والسّلام على أفضل من نطق بالضّاد ، وشرح تعليمات دين الإسلام بأفصح العبارات ، محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فهذا الفصل يستمدّ أهميّته في كونه الحاصل لكلّ ما مرّ بالباحث خلال هذا البحث وتحصيل ما حقّقه من وظيفة ، فهو يبين الثمرة التي ابتغاها الباحث من وراء بحثه هذا ، بناءً عليه يتكوّن من عنصرين أساسيّين ، وهما :

النتائج :

من خلال ما سبق في هذا البحث يتّضح أنّ منهج ابن مالك عند تناوله المصطلحات النّحوية كان يسلك على ما يأتي:

أولا : كان (رحمه الله تعالى) يتناول المصطلحات التحوية على وضعها لكنّه قد يخالفه تارةً ويتطرّق إلى استعمالات أخرى ، مثل المعاني المعجميّة.

ثانيا : كان يباشر تارةً في ذكر القضايا النحويّة التي تحتويها ، ويعتبرها حدّا دالاّ عليه.

ثالثا : كان يتناول المصطلحات بعلاماتها التي تميّزها عن غيرها من الأجناس.

رابعا : كان يميل إلى الإطالة في بيان دلالة المصطلحات.

كما توصل كذلك إلى أبرز المصطلحات النحوية التي تناولها ابن مالك دلاليًّا في الجزء الأول من كتابه شرح التسهيل (من باب الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة) تمثلت على النحو الآتي :

المسألة	فرع المسألة	الخصوصية
الكلمة والكلام	دلالة الكلمة	استخدام جنس (اللّفظ) بدل القول ، واللفظة.
	دلالة الكلام	تحديد الكلام أنه ما تضمن الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، في شرحه للتسهيل وتأييده في ألفيته" كلامنا لفظ مفيد كاستقم"فواضح من كلامه أنّه يشترط لكون الكلام مفيداً مضافاً لدلالته على معنًى يحسن السكوت عليه ، أن يزوّد السامع بعلم جديد، بأن لا يكون مضمونه معلوم الثبوت ، أو الانتفاء بالضرورة.
المعربات والمبنيات:	دلالة الإعراب	الإعراب يدل على البيان لا على التغيير ؛ لأنها قابلة للتغيير واللزوم.
	دلالة البناء	تناول النحاة لدلالة البناء مرتكزًا على أمرين أساسيين: أولهما معنوي ، وثانيهما لفظي ، فتميّز ابن مالك بالتوجّه اللّفظي.

	دلالة المثنى	**التثنية:** جعل الاسمبداية الدّلالة بهذا اللّفظ أعمق من تحديده (جعل الواحد) لأن الاسم الذي يكون مثنّى قد يكون مفردًا ، وقد يكون جمعًا فالقول إذًا (جعل الواحد) بدون التحديد لايكون مانعا واضح الدلالة
	دلالة الجمع	جنس (جعل) بدل(الضمّ) أو غيره من الأجناس.
المعارف:	دلالة المعرفة والنكرة	ذكر أقسامهما باعتبارهما الحدّ الدّال على دلالتهما فما ترتّب تحت المعرفة تكون النّكرة من عكس ذلك.
	دلالة المضمر	ذكر كلمة تعيين مسمّاه
	دلالة اسم العلم	زيادة خاصيّة الغلبة والمعلّق بالشائع ، والشائع الجاري مجراه.
	دلالة اسم الموصول	قيد الدّوام والتّأبيد في حاجة اسم الموصول إلى الصّلة والعائد أي الموصول

	دلالة اسم الإشارة	التعميم بجنس المعرفة ثم التخصيص بوظيفة الإشارة.
	المعرّف بالأداة	من حيث المصطلح: المعرّف بالأداة ، والمتناول أن يدلّ على "أل" برمَّتها وأن تكون الألف منها أصليّة كما ذهب إليه الخليل.
المرفوعات:	دلالة المبتدأ	ترك جنس الاسم واستخدم جنس (ما) بسبب أن المبتدأ قد يكون اسمًا مثل قوله : "زيد كاتب" وقد يكون غير اسم.
	دلالة الأفعال الرافعة والناصبة الخبر	من حيث المصطلح: الأفعال الناصبة الاسم الرافعة الخبر
	دلالة كان وأخواتها في تحديد الزمن والمكان	دلالتها على الحدث والزمن لا أحدهما دون الآخر كما ذهب إليه مجموعة من النحاة واللغويين.

هذه هي أهمّ النّتائج التي توصّل إليها الباحث خلال سيره مع ابن مالك في كتابه شرح التسهيل.

التوصيات :

يوصي الباحث هنا زملاءه بالاهتمام بمثل هذه الدراسة التي تساهم في إحياء التراث اللّغوي التي تركه لنا أسلافنا للاستفادة منها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، وبالأخص ما تركه لنا ابن مالك الجياني؛ كدراسة جوانب أخرى من آثاره العلمية كالمصطلحات الصّرفية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التّسهيل، والله ولي التّوفيق والسّداد.

المصادر والمراجع

* - القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

١- إبراهيم أنيس، ١٩٨٤م ، **دلالة الألفاظ** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥.

٢- إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، ١٤٢٥ ه/ ٢٠٠٤م **المعجم الوسيط** ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية) ، ط٤.

٣- أحمد عبد العظيم عبد الغني ، ١٤١٠ه/١٩٩٠م ، **المصطلح النحوي** ، **دراسة نقدية تحليلية** ، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع). د.ط.

٤- أحمد مختار عمر ، **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب** ، (دار الثقافة للنشر والتوزيع) ، ط١.

٥- أحمد مختار عمر، ١٩٨٥م ، **علم الدلالة** ، (القاهرة: علا الكتب) ، ط١.

٦- الأزهري ، محمد بن أحمد أبو منصور ، ٢٠٠١م ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ، ط١.

٧- الاستربادي ، محمد بن حسن رضي الدين ، ١٩٩٦م ، **شرح الرضي على الكافية** ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، (ليبيا : منشورة جامعة قان يونس) ط٢.

٨- ابن الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن محمد ، ١٣٧٧ه/ ١٩٥٧م ، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، (دمشق: المجمع العلمي العربي) ، ط١.

٩- ابن الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن محمد ، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، (مكتبة المنار) ط٣.

١٠- ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد ، ١٩٧٧م ، **شرح المقدمة المحسبة** ، تحقيق خالد عبد الكريم (كويت: المكتبة العصرية) ، ط١.

١١- البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، **صحيح البخاري** دار ابن كثير.

١٢- أبو البقاء ، أيوب الكفويّ ، ١٤١٩ه/١٩٩٧م ، **الكليّات** ، (بيروت : مؤسسة الرسالة) ط٢.

١٣- ابن جني ، عثمان أبو الفتح ، **الخصائص** ، ١٣٧١ه/١٩٥٢م ، تحقيق : محمد علي النجار (القاهرة : المكتبة العلمية). د.ط.

١٤- ابن جني ، عثمان أبو الفتح، ١٩٨٨م، **اللمع في العربية**،تحقيق: سميح أبو مغلي (عمان: دار مجلاوي للنشر والتوزيع). د.ط

١٥- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، ١٤١٧ه/١٩٩٦م ، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، تحقيق : حسن هنداوي ، (دمشق: دار القلم) ، د.ط

١٦- ابن خلكان ، أحمد بن محمد بن إبراهيم ، ١٩٦٨م ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان أبو العباس** ، تحقيق : إحسان عباس ، (بيروت : دار صادر) د. ط.

١٧- الدّمامينيّ ، محمد بدر الدّين ، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** تحقيق : محمد بن عبد الرحمن المفدي ، (الرياض : مطبعة الفرزدق) ، ط١.

١٨- الرّازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، ١٩٨٩م، **مختار الصحاح**، (بيروت: مكتبة لبنان) ط١.

١٩- الزبيدي ، محمد بن الحسن بن عبدالله ، ٢٠٠١م ، **الواضح في علم العربية** ، تحقيق عبد الكريم خليفة ، (الأردن : دار جليس الزمان) ، ط٢.

٢٠- الزّجاج ، عبد الرحمن بن إسحاق ، ١٤٠٤ه/١٩٨٣م ، **الجمل في النحو** ، تحقيق علي توفيق الحمد ، (بيروت: دار الأمل) ، ط١.

٢١- ستيفن أولمان ، **دور الكلمة في اللغة** ، ترجمة ، كمال بشر ، مكتبة الشباب.

٢٢- السكّاكي ، محمد بن علي سراج الملة ، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م ، **مفتاح العلوم** ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ، ط١.

٢٣- السّليسلي ، محمد بن عيسى ، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م ، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** تحقيق : عبد الله البركاتي ، (مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية) ، ط١.

٢٤- سيبويه ، محمد بن بشر ، ١٤٠٨ هـــ - ١٩٨٨ م ، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، ط٣.

٢٥- السيرافي ، الحسن بن عبدالله أبو سعيد ، ١٤٢٩ه / ٢٠٠٨م ، **شرح السيرافي لكتاب سيبويه** ، تحقيق : أحمد حسن المهدلي ، وعلي سيد علي ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ط١.

٢٦- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بن محمد ، ١٣٩١ه/ ١٩٧٩م ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢.

٢٧- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بن محمد ، ١٤١٨ه/١٩٩٨م ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١.

٢٨- الشريف الجرجاني ، علي بن محمد الشريف ، **معجم التعريفات** ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، (القاهرة : دار الفضيلة) د.ط.

٢٩- الصبّان ، محمد بن علي ، **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة الوقفية ، د.ط

٣٠- الصفدي ، خليل بن أيبك ، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م ، **الوافي بالوفيات** ، تحقيق : أحمد الأرناووط ، تركي مصطفى ، (لبنان: دار إحياء التراث العربي) ط١.

٣١- الطنطاوي ، محمد ، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، (القاهرة : دار المعارف) ط٢.

٣٢- عباس حسن ، **النحو الوافي** ، (القاهرة : دار المعارف) ، ط٣.

٣٣- ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن ، ١٤١٩ه/١٩٩٨م ، **شرح الجمل** ، تحقيق : فواز الشعار ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ، ط١.

٣٤- ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م ، **المقرب** تحقيق : صلاح سعد محمد المليطي (القاهرة : درا الآفاق العربية) ، ط١.

٣٥- ابن عقيل ، عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بهاء الدين ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م ، **المساعد على تسهيل الفوائد** ، تحقيق : محمد كامل بركات ، (دار الفكر) ، ط١.

٣٦- العكبري ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء ، ١٤٢٨/٢٠٠٧م ، **مسائل خلافية في النحو** ، تحقيق : عبد الفتاح السليم ، (القاهرة : مكتبة الآداب) ، ط٣.

٣٧- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، **الإيضاح العضدي** ، تحقيق : حسن الشّاذلي فرهود (١٣٨٩ه/ ١٩٦٩م) ، ط١.

٣٨- الغلاييني ، مصطفى بن محمد بن سليم بن محيي الدين بن مصطفى ، **جامع الدروس العربية** ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م ، (بيروت : الطبعة العصرية)ط١.

٣٩- ابن فارس ، أحمد بن زكرياء ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، **مقاييس اللغة العربية** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دارالفكر ، د.ط.

٤٠- فاطمة الطبال بركة ،١٤١٣ه/١٩٩٣م ، **النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون** (بيروت المؤسسة الجامعية) ، ط١.

٤١- الفيروزأبادي ، محمد بن يعقوب مجد الدين الشيرازي ، ١٣٠١ه ، **القاموس المحيط** (المطبعة الأميرية) ط٣.

٤٢- القوزي ، عوض حمد ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، الرياض)، ط١.

٤٣- اللبدي ، محمد سمير نجيب ، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** (دار الفرقان) ، ط١.

٤٤- ابن مالك ، محمدبن عبدالله بن عبدالله ، ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م ، **ألفية ابن مالك شرح ابن عقيل** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (القاهرة : دار التراث) ط٢٠.

٤٥- ابن مالك ، محمد بن عبدالله بن عبدالله ، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م ، **شرح التسهيل لابن مالك** تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون ، (دار هجر) ط١.

٤٦- مجدي وهبة ، كامل المهندس ، ١٩٨٤م ، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب** (بيروت : مكتبة لبنان) ط٢.

٤٧- محمد حماسة ، عبد اللطيف ، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م ، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي** ، (القاهرة : دار الشروق) ، ط١.

٤٨- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد ، **لسان العرب لابن منظور** ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، (القاهرة دار المعارف) ، ط١.

٤٩- منقول عبد الجليل ، ٢٠٠١م ، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي دراسة** ، (دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العربي) د.ط.

٥٠- ناظر الجيش ، محمد بن يوسف أحمد ، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م ، **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، تحقيق : علي محمد فاخر ، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي ، جابر السيد مبارك ، علي السنوسي محمد ، محمد راغب التزال ، (القاهرة: دار السلام) ، ط١.

٥١- هادي نهر ، ١٤٢٧ه/٢٠٠٧م ، **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، تحقيق: علي الحَمَد ، (الأردن : دار الأمل) ، ط١.

٥٢- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ، **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك** ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت المكتبة العصرية) د.ط.

٥٣- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ، **شرح اللمحة البدرية** تحقيق : هادي نهر دار اليازوري ، د.ط.

٥٤- ابن يعيش ، موفّق الدين بن أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ٢٠٠١/٥١٤٢٢م ، **شرح المفصل ،** تحقيق : إيميل بديع يعقوب ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ط١.